فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
السبت 14 ذو القعدة 1447هـ 2 مايو/ أيّار Saturday 2 May 2026 | العدد 6377 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

لجنة أممية تطالب الاحتلال بإلغاء قانون إعدام الأسرى العنصري

نيويورك/ فلسطين:

طالبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، أمس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، باتخاذ إجراءات حاسمة لإلغاء قانون إعدام الأسرى فوراً. وقالت اللجنة في بيان، إن القانون الذي اعتمده الكنسيت الإسرائيلية أخيرا، يكرس التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، ويرقى إلى مستوى انتهاك خطير لحقوق الإنسان.

7

بذكرى تأسيسها الـ76... تحذيرات من تصفية «أونروا» وشطب حقوق ملايين اللاجئين

غزة/ فلسطين:

قالت اللجان الشعبية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، إن الوكالة تتعرض لعملية تصفية وجودية ممنهجة خلال العقد الأخير، من خلال تجفيف منابع التمويل وحملات التحريض التي تقودها سلطات الاحتلال، لنزع الشرعية عنها وتقويض ولايتها الأممية.

وأوضحت اللجان في بيان لها، أمس، أن هذه الهجمة تزامنت مع

5

مستوطنون يحاولون اقتحام الأقصى بـ«قربان حي»... وإصابات برصاص الاحتلال في الضفة

محافظات/ فلسطين:

أحبط حراس المسجد الأقصى، أمس، محاولة مجموعة من المستوطنين اقتحام المسجد عبر باب حطة، وهم يحملون قربانا حيا في محاولة لإدخاله إلى باحاته، في حين أصاب الاحتلال مواطنين بالرصاص والاختناق بأنحاء مختلفة في الضفة الغربية المحتلة.

فقد حاول مستوطنون اقتحام الأقصى بقربان حي، تزامنا مع ما يسمى «عيد الفصح الثاني»، بعد أن تمكنوا من اجتياز الحاجز الحديدي الأول الذي وضعته شرطة الاحتلال عند مدخل رواق الباب.

وأفادت محافظة القدس بأن حراس الأقصى بادروا إلى إغلاق باب حطة فور اقتراب المستوطنين، ومنعوهم من الدخول إلى المسجد.

وتسعى جماعات «الهيكل» المتطرفة إلى إدخال القرابين وذبحها داخل باحات المسجد الأقصى.

يشار إلى أن منظمات «الهيكل» كانت قد أدخلت قربانا حيوانيا لدقائق إلى المسجد الأقصى في المناسبة ذاتها العام الماضي، قبل أن يتصدى لهم

2

تحذيرات من محاولات المستوطنين لفرض وقائع جديدة داخل الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

حذرت محافظة القدس، من محاولات جماعات المستوطنين لفرض وقائع جديدة داخل باحات المسجد الأقصى، عبر إدخال ما يُسمّى «القرابين الحيوانية» وتكثيف الاقتحامات تحت غطاء المناسبات الدينية التوراتية والسياسية، مؤكدة أن ما يجري في المسجد خلال المدة الأخيرة يشكّل تصعيدا خطيرا وممنهجا.

وأشارت المحافظة في بيان أمس، إلى أن عدد محاولات إدخال القرابين أو الوصول بها إلى محيط المسجد الأقصى ارتفع إلى ثماني محاولات موثقة منذ بداية العام خلال موسمي «عيد الفصح الأول والثاني»، وهو أعلى عدد يُسجّل منذ عام 1967، فيما تمكن

2

عشرات آلاف المصلين يؤدون صلاة الجمعة في الأقصى رغم عوائق الاحتلال

القدس المحتلة/ فلسطين:

أدى عشرات آلاف المصلين صلاة الجمعة أمس في المسجد الأقصى، بالرغم من إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي عند الحواجز العسكرية وشوارع المدينة ومحيط البلدة القديمة والمسجد. وأفادت مصادر مقدسية بأن قوات الاحتلال أوقفت الشبان وفحصت هوياتهم في شارع «الواد» بالقدس القديمة، وأجبرتهم على مغادرة المكان ومنعتهم من الوصول للمسجد الأقصى. كما انتشرت قوات الاحتلال في شوارع مدينة القدس، ونصبت السواتر الحديدية عند بوابات البلدة القديمة والمسجد الأقصى، وأوقفت الشبان، واحتجزت بعضهم.

وتكثف دولة الاحتلال منذ عقود جرائمها لتهويد القدس، بما فيها المسجد الأقصى، في محاولة لطمس هويتها العربية والإسلامية.

اعتداء مستوطن على راهبة فرنسية بالقدس يفجر غضبًا عارمًا

القدس المحتلة/ فلسطين:

بعبارات الإدانة الشديدة والمطالبة بالمحاسبة، استنكرت القنصلية الفرنسية في القدس المحتلة حادثة اعتداء مستوطن إسرائيلي على راهبة في القدس الثلاثاء الماضي.

وقالت عبر حسابها على منصة «إكس»: «نتمنى للراهبة المعتدى عليها الشفاء العاجل، وتطالب فرنسا بتقديم مرتكب هذا الاعتداء إلى العدالة».

وجاء تصريح القنصلية الفرنسية تعقيبا على منشور -في المنصة ذاتها- لمدير المدرسة الفرنسية للكتاب المقدس والآثار في القدس الأب أوليفييه بوكيّون، ندد فيه بـ«الاعتداء غير المبرر» على الراهبة.

وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إن الراهبة التي تعرضت للاعتداء تبلغ من العمر 48 عاما، وكانت باحثة في المؤسسة الفرنسية،

2

أداء صلاة الجمعة في باحات المسجد الأقصى المبارك أمس (فلسطين)

عمال غزة بين البطالة الجماعية والانهيار الاقتصادي... مقترحات عاجلة للإنقاذ

غزة/ رامي رمانة:

بعد عامين ونصف العام من حرب الإبادة، تتصاعد الدعوات من ممثلي العمال والخبراء الاقتصاديين لإطلاق خطة إنقاذ شاملة تعيد الحياة إلى سوق العمل في قطاع غزة، مع انهيار غير مسبوق طال مختلف القطاعات الإنتاجية.

ويجمع المتحدثون على أن تمكين العمال ودمجهم مجددا في الدورة الاقتصادية يتطلبان إجراءات عاجلة تبدأ برفع القيود الاحتلالية وإعادة الإعمار، مرورا بدعم القطاع الخاص وتوفير برامج

5

أشادت بصمود العمّال الفلسطينيين وتضحياتهم

حماس: التزمنا بجميع بنود اتفاق وقف إطلاق النار... والاحتلال يواصل خروقاته

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أنها وفصائل المقاومة الفلسطينية أظهرت التزامًا كاملاً بجميع بنود اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، بما في ذلك تنفيذ عملية تسليم الأسرى والجثامين وفق الجدول الزمني المتفق عليه. وقالت حماس في بيان، أمس، إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أخلت بالتزاماتها، وواصلت عدوانها تحت غطاء الاتفاق، مشيرة إلى الصعوبات الناجمة عن الدمار الهائل الذي خلّفه العدوان على قطاع غزة. وشددت على أن الخروقات اليومية التي يرتكبها الاحتلال، وقتله المئات من الأطفال والنساء والمدنيين، وتعميقه الكارثة الإنسانية واستمرار إغلاق

2

"علماء فلسطين": العدوان الإسرائيلي على "أسطول الصمود" جريمة مركبة وقرصنة دولية

غزة/ فلسطين:

أدانت «هيئة علماء فلسطين» العدوان الإسرائيلي الذي نفذته بحرية الاحتلال بحق سفن «أسطول الصمود» المتجهة إلى قطاع غزة المحاصر، في أثناء وجودها قرب سواحل جزيرة كريت اليونانية، عادة أنه «جريمة مركّبة وعدوان سافر وصورة جديدة من صور القرصنة الدولية».

وأكدت الهيئة، في بيان أمس، أن استهداف السفن في عرض البحر وعلى مسافات بعيدة من شواطئ غزة يعكس «حجم التوحش الذي يحكم سلوك الاحتلال»، ويكشف إصراره على فرض سياسة الحصار والتجويع ومنع أي محاولة لكسر الحصار أو كشف جرائمه.

وأضافت أن هذا الفعل يمثل اعتداءً مباشرًا على

3

صلاحية قصيرة وكميات كبيرة مهدرة

نصف مليون عبوة حليب أطفال... مخاوف الأهالي من اقتراب انتهاء الصلاحية

غزة/ يحيى اليعقوبي:

بتواريخ شارفت على انتهاء صلاحيتها، وبعضها تبقى على انتهائها أقل من شهر، دخلت نحو نصف مليون علبة حليب أطفال من نوع «إيجي 1» مصرية المنشأ إلى قطاع غزة، ما أثار موجة من المخاوف لدى أهالي الأطفال من حدوث أعراض جانبية بعد استخدامه نظرًا لتبقي أيام قليلة على انتهاء فترة صلاحية مجموعة كبيرة منها. وتظهر بيانات جمعتها صحيفة «فلسطين» خلال الاطلاع على عملية توزيع 200 علبة حليب في أحد المخيمات وسط مدينة غزة الأربعاء الماضي، تنوع تواريخ انتهاء الصلاحية، فبعضها موضح على أسفل عبوة الحليب تاريخ انتهاء صلاحيته والمحدد في 3 مايو/ أيار 2026، وبعضها يحمل تواريخ انتهاء صلاحية في 10، و11، و12 مايو وهذه كانت الفئة الأكثر بين علب الحليب التي رُصدت، وبعضها يحمل تواريخ انتهاء صلاحية في 24، و25، و26، و29 مايو.

واللافت أن هناك جمعيات وزعت هذه النوعية من الحليب كما أظهرت بعض الأمهات في المخيم ذاته، بتاريخ انتهاء في نهاية يوليو/ تموز القادم ما يعطيهن فرصة أكبر للاستخدام.

4

ناشطة بالأسطول: القرصنة بالمياه الدولية «تواطؤ دولي خطير»

منصوري لـ«فلسطين»: قرصنة أسطول الصمود «سياسة لمنع كسر حصار غزة» ومستمرون بالدعم

تونس- غزة/ نور الدين صالح:

قالت العضو المؤسس في أسطول الصمود العالمي من تونس هيفاء منصوري، إن قرصنة الاحتلال لسفن الأسطول ليست سلوكاً جديداً، بل تمثل سياسة مستمرة ترمي إلى منع كسر الحصار المشدد عن قطاع غزة، عادّةً أنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة. ورأت منصوري في حديث خاص لصحيفة «فلسطين»، أن هذه الاعتداءات، على الرغم من خطورتها، تسهم في فضح ممارسات الاحتلال وتعزيز التضامن الدولي، من خلال توسيع دائرة الدعم والمشاركة في المبادرات القادمة. وأكدت أن انطلاق الأسطول في ربيع 2026 يأتي في سياق سياسي وإنساني معقد، يحمل رسائل متعددة تتجاوز مجرد إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، لتشمل فضح واقع

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
السبت 14 ذو القعدة 1447هـ 2 مايو/ أيّار
Saturday 2 May 2026
WWW.FELESTEEN.PS

مستوطنون يحاولون اقتحام الأقصى بـ«قربان حي»... وإصابـــــــات برصاص الاحتلال في الضفة

محافظات/ فلسطين:

أحبط حراس المسجد الأقصى، أمس، محاولة مجموعة من المستوطنين اقتحام المسجد عبر باب حطة، وهم يحملون قربانا حيا في محاولة لإدخاله إلى باحاته، في حين أصاب الاحتلال مواطنين بالرصاص والاختناق بأنحاء مختلفة في الضفة الغربية المحتلة.

فقد حاول مستوطنون اقتحام الأقصى بقربان حي، تزامنا مع ما يسمى «عيد الفصح الثاني»، بعد أن تمكنوا من اجتياز الحاجز الحديدي الأول الذي وضعته شرطة الاحتلال عند مدخل رواق الباب.

وأفادت محافظة القدس بأن حراس الأقصى بادروا إلى إغلاق باب حطة فور اقتراب المستوطنين، ومنعوهم من الدخول إلى المسجد.

وتسعى جماعات «الهيكل» المتطرفة إلى إدخال القرابين وذبحها داخل باحات المسجد الأقصى.

يشار إلى أن منظمات «الهيكل» كانت قد أدخلت قربانا حيوانيا لدقائق إلى المسجد الأقصى في المناسبة ذاتها العام الماضي، قبل أن يتصدى لهم المرابطون وحراس المسجد ويخرجوهم منه.

من جهة أخرى، أصيب، ثلاثة مواطنين، برصاص الاحتلال قرب جدار الفصل العنصري، ببلدة الرام شمال القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس، بأن ثلاثة مواطنين، استهدفتهم قوات الاحتلال بالرصاص الحي خلال محاولتهم اجتياز جدار الفصل والتوسع العنصري، ما أدى لإصابتهم ونقلهم إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله.

كما أصيب مواطن بالرصاص الحي، والعشرات بالاختناق بالغاز السام، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية برقة شرق رام الله.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط والحي، وقنابل الغاز السام باتجاه مسجدها أثناء خروج المواطنين من صلاة الجمعة، ما أدى لإصابة شاب بالرصاص الحي والعشرات بالاختناق.

وأضافت أن جيش الاحتلال احتجز عددا من الشبان والأطفال في القرية، ولم يعرف مصيرهم إن كان اعتقالا أم استجوابا حتى إعداد الخبر.

وفي وقت لاحق، اقتحم مستوطنون القرية برفقة جيش الاحتلال وداهموا محيط المسجد الرئيسي.

في السياق، اعتدى جنود الاحتلال، على شاب قرب قرية دير شرف غرب نابلس.

وأفاد مدير مركز الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر بنابلس عميد أحمد، بأن طواقم الإسعاف تعاملت مع إصابة لشاب (23 عاما)، عقب اعتداء جنود الاحتلال عليه بالضرب أثناء مروره من حاجز دير شرف العسكري، وجرى نقله للمستشفى.

في سياق متصل، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بلدة بديا غرب سلفيت.

وأفادت مصادر محلية لوكالة «وفا» بأن قوات الاحتلال تمركزت قرب مدخل البلدة، وداهمت محالا تجارية وفجّرت أبوابها، كما أطلقت قنابل صوتية، ما ألحق أضرارا مادية، دون أن يبلغ عن اعتقالات.

وفي طوباس، أصيب، أمس، شابان باعتداء مستوطنين شرق المدينة.

وأفادت جمعية الهلال الأحمر في طوباس، بأن طواقمها تعاملت مع إصابتين باعتداء بالضرب المبرح من قبل مستوطنين في عقبة تياسير شرق طوباس.

وفي الخليل، سرق مستوطنون مسلحون، أمس، خيمة وأدوات زراعية، ومنعوا المزارعين من الوصول إلى حقولهم في مسافر يطا جنوب الخليل.

وأفاد الناشط أسامة مخامرة لوكالة «وفا»، بأن مجموعة من المستوطنين من البؤرة الاستيطانية المقامة على أراضي المواطنين، فككوا خيمة للمواطن فريد أبو علي في منطقة واد الجوايا بمسافر يطا وسرقوها، إضافة إلى سرقة أدوات زراعية أخرى.

وفي منطقة حوارة منع مستوطن مسلح المزارع عادل حمامدة وعائلته من الوصول إلى حقولهم، وحصاد محاصيلهم الزراعية، متوعدا إياهم بالترحيل القسري عن أراضيهم في تلك المنطقة.

وفي السياق ذاته، اعتدى مستوطنون مسلحون على أراضي وحقول المواطنين في قرية البرج جنوب غرب الخليل، وأطلقوا قطعان أبقارهم فيها، بعد أن منعوا أصحابها من الوصول اليها.

كما هاجم مستوطنون مسلحون، أمس، منازل المواطنين في العروب شمال الخليل، واعتقلت قوات الاحتلال طفلا جنوب الخليل.

وأوردت وكالة «وفا»، أن مجموعات من المستوطنين المسلحين هاجمت، فجر أمس، منازل المواطنين في واد الشيخ بالعروب، وأطلقت الرصاص الحي بكثافة صوبها، ما أثار حالة من الخوف والرعب لدى الأطفال والنساء، دون أن يبلغ عن إصابات.

وأفادت مصادر أمنية للوكالة، بأن قوات الاحتلال اعتقلت الطفل محمد زياد العواودة (15 عاما)، أثناء مروره على الشارع الرئيسي، قبل أن تداهم منزل ذويه في منطقة العلقة جنوب الخليل، وتقوم بتفتيشه وتدمير محتوياته.

كما داهمت قوات الاحتلال عددا من منازل المواطنين في مدينة الخليل، وبلدتي إذنا وبيت أولا، ونكلت بأصحابها، بعد أن فتشتها وتعمدت تدمير محتوياتها، دون أن يبلغ عن اعتقالات.

تحذيرات من محاولات المستوطنين لفرض وقائع جديدة داخل الأقصى

القدس المحتلة/ فلسطين:

حذرت محافظة القدس، من محاولات جماعات المستوطنين لفرض وقائع جديدة داخل باحات المسجد الأقصى، عبر إدخال ما يُسمّى «القرابين الحيوانية» وتكثيف الاقتحامات تحت غطاء المناسبات الدينية التوراتية والسياسية، مؤكدة أن ما يجري في المسجد خلال المدة الأخيرة يشكّل تصعيدا خطيرا وممنهجا.

وأشارت المحافظة في بيان أمس، إلى أن عدد محاولات إدخال القرابين أو الوصول بها إلى محيط المسجد الأقصى ارتفع إلى ثماني محاولات موثقة منذ بداية العام خلال موسمي «عيد الفصح الأول والثاني»، وهو أعلى عدد يُسجّل منذ عام 1967، فيما تمكن المستوطنين في ثلاث مناسبات من الوصول بالقرابين إلى المداخل القريبة من المسجد الأقصى قبل منعهم من استكمال محاولاتهم.

ولفتت محافظة القدس إلى أن عام 2025 شهد ثلاث محاولات لإدخال قرابين حيوانية إلى المسجد الأقصى، منها محاولتان لذبح القرابين بعد إدخالها، إضافة إلى محاولة ثالثة تم خلالها إدخال لحم قربان ملطخ بالدم.

وحذرت محافظة القدس من مناسبتين بالغتي الخطورة خلال الفترة القادمة، يُتوقع أن تشهدا تصعيدًا إضافيًا في محاولات الاقتحام والطقوس داخل المسجد الأقصى، وهما: الجمعة 2026-5-15، التي تصادف ما يُسمّى «يوم القدس»، وهو ذكرى استكمال احتلال القدس عام 1967، وتُعد من أخطر المناسبات من حيث حجم الاقتحامات ومحاولات استعراض «السيادة» داخل المسجد الأقصى.

ويوم الجمعة 2026-5-22، التي تصادف ما يُسمّى «عيد الأسابيع» التوراتي، وما يسبقه من اقتحام تعويضي متوقع يوم الخميس 5-21، وهي مناسبات تُستغل عادة لتكثيف الاقتحامات ومحاولات إدخال مواد وقرابين نباتية وحيوانية إلى المسجد.

ودعت محافظة القدس إلى شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى بشكل دائم، باعتباره خط الدفاع الأول في مواجهة هذه المحاولات، وتعزيز صمود المقدسيين داخله في ظل هذا التصعيد المتسارع.

وشددت على ضرورة إبقاء قضية المسجد الأقصى في صدارة الاهتمام الإعلامي المحلي والدولي، وعدم السماح بتهميش ما يجري فيه، في ظل انشغال العالم بقضايا متعددة، وهو ما تحاول جماعات المستعمرين استغلاله لتمرير مزيد من الانتهاكات دون تغطية أو متابعة كافية.

اعتـــــداء مستوطن على راهبة فرنسية بالقدس يفجـــــر غضبًا عارمًا

القدس المحتلة/ فلسطين:

بعبارات الإدانة الشديدة والمطالبة بالمحاسبة، استنكرت القنصلية الفرنسية في القدس المحتلة حادثة اعتداء مستوطن إسرائيلي على راهبة في القدس الثلاثاء الماضي.

وقالت عبر حسابها على منصة «إكس»: «نتمنى للراهبة المعتدى عليها الشفاء العاجل، وتطالب فرنسا بتقديم مرتكب هذا الاعتداء إلى العدالة».

وجاء تصريح القنصلية الفرنسية تعقيبا على منشور -في المنصة ذاتها- لمدير المدرسة الفرنسية للكتاب المقدس والآثار في القدس الأب أوليفييه بوكيّون، ندد فيه بـ«الاعتداء غير المبرر» على الراهبة.

وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إن الراهبة التي تعرضت للاعتداء تبلغ من العمر 48 عاما، وكانت باحثة في المؤسسة الفرنسية، لكنها لا ترغب في التحدث علنا. وتحدث الأب بوكيّون عن بعض تفاصيل الهجوم الذي تعرضت له الراهبة، فقال إنها شعرت بشخص يقترب منها من خلفها ثم دفعها بكل قوته نحو صخرة، وأضاف «بينما كانت الراهبة على الأرض، بدأ الرجل يركلها بشكل متكرر».

وأثار المقطع الصادم حالة من الغضب والاستنكار الشديدين، فقد أدان مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي مستوى العنف والاعتداء القاسي الذي تعرضت له الراهبة.

وأشار مصدر دبلوماسي أوروبي في القدس إلى أن الاعتداء على الراهبة «وقع في سياق أصبحت فيه الأعمال المعادية للمسيحية شائعة، بحيث يقوم متطرفون (يهود) -بشكل يومي- بتوجيه إهانات والبصق على رجال الدين الذين يرتدون الزي الديني».

ويعمل في الكنائس والمؤسسات الكنسية بشرقي القدس مئات رجال الدين والراهبات من أنحاء العالم، وطالبت كنائس في القدس مرارا سلطات الاحتلال بالتحرك بحزم لوقف الاعتداءات.

وتفيد اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس بأنها خاطبت مرارا قادة الكنائس والبطاركة في الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا الجنوبية، داعية إلى ممارسة ضغوط على حكوماتهم لضمان حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في ظل «انتهاكات يومية وممنهجة».

ويُظهر تسلسل زمني ممتد منذ عام 1967 أن الاعتداءات على الكنائس والمسيحيين في القدس اتخذت طابعا منهجيا ومتكررا، وبلغت ذروتها خلال عامي 2023 و2025، حيث شهدت السنوات الأخيرة تصعيدا ملحوظا في اعتداءات إسرائيليين على رجال دين مسيحيين ومسلمين ومقدسات مسيحية وإسلامية في القدس.

أشادت بصمود العمَّال الفلسطينيين وتضحياتهم

حماس: التزمنا بجميع بنود اتفاق وقف إطلاق النار... والاحتلال يواصل خروقاته

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أنها وفصائل المقاومة الفلسطينية أظهرت التزامًا كاملاً بجميع بنود اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، بما في ذلك تنفيذ عملية تسليم الأسرى والجثامين وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

وقالت حماس في بيان، أمس، إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أخلت بالتزاماتها، وواصلت عدوانها تحت غطاء الاتفاق، مشيرة إلى الصعوبات الناجمة عن الدمار الهائل الذي خلّفه العدوان على قطاع غزة.

وشددت على أن الخروقات اليومية التي يرتكبها الاحتلال، وقتله المئات من الأطفال والنساء والمدنيين، وتعميقه الكارثة الإنسانية واستمرار إغلاق معبر رفح أو فتحه شكليًا، وتحريك ما يُسمّى الخط الأصفر غربًا وغيرها من الانتهاكات؛ تمثّل دليلًا واضحًا على تنكّر حكومة «مجرم الحرب» بنيامين نتنياهو لجهود الوسطاء، وسعيها للتنصّل من الاتفاق وإفشاله.

وأشارت حماس إلى أن خروقات الاحتلال المتواصلة تستدعي موقفًا واضحًا وحازمًا من الوسطاء والدول الضامنة، لإدانة هذه السياسات، والاضطلاع بمسؤولياتهم في ضمان تنفيذ الاتفاق.

وطالبت بإلزام «حكومة مجرم الحرب نتنياهو بتعهداتها، ووقف تغوّلها على دماء شعبنا وحقوقه، وإنهاء جريمة التجويع والمعاناة الإنسانية».

ولفتت إلى أن العدوان الإسرائيلي المتواصل رغم توقيع اتفاق شرم الشيخ، يُعدّ امتدادًا لحرب الإبادة ضد المدنيين الفلسطينيين، ويمثّل وضعًا إنسانيًا وسياسيًا وقانونيًا شاذًا في ظل القوانين والمواثيق الدولية التي وُضعت لحماية المدنيين.

والخميس، أكد المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، أن (إسرائيل) ارتكبت 377 خرقا لاتفاق وقف إطلاق النار خلال نيسان/ إبريل الماضي، ما أسفر عن استشهاد 111 فلسطينيا وإصابة 376، وتواصل عرقلة المساعدات حيث سمحت بدخول 4503 شاحنات من أصل 18 ألفا.

يذكر أنه تم التوصل لاتفاق شامل لوقف إطلاق النار في غزة بمدينة شرم الشيخ المصرية في تشرين أول/ أكتوبر 2025، وشمل بنوداً لتبادل الأسرى، إدخال المساعدات، وانسحاب جيش الاحتلال.

وارتكبت دولة الاحتلال منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 -بدعم أميركي أوروبي- إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلا وتجويعا وتدميرا وتهجيرا واعتقالا، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 239 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين معظمهم أطفال، فضلا عن الدمار الشامل ومحو معظم مدن القطاع ومناطقه من على الخريطة.

حراك عالمي تضامني

من جهة أخرى، أشادت حركة حماس بصمود العمَّال الفلسطينيين وتضحياتهم، ودعت إلى «حراك عالمي تضامني مع شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة»، كما ثمّنت مواقف النقابات العمالية في مقاطعة الاحتلال.

وقالت الحركة في تصريح صحفي، «يأتي يوم العمَّال العالمي هذا العام، في ظل استمرار التداعيات الخطيرة والمأساة الحقيقية التي خلّفتها حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضدّ قطاع غزَّة على مدار أكثر من عامين كاملين؛ من انعدام لكلّ مقوّمات الحياة الإنسانية، وتدمير البنية التحتية، وانتشار الجوع والأمراض، وفقدان العمَّال الفلسطينيين مصادر رزقهم مع ارتفاع معدلات البطالة».

وأضافت: «هذا في الوقت الذي تُصعّد فيه حكومة الاحتلال الفاشية جرائمها في الضفة الغربية والقدس المحتلة، عبر جرائم التهويد والتهجير والتوسّع الاستيطاني والحصار، في سياسة إجرامية عنصرية ممنهجة، تنتهك بشكل صارخ كل الأعراف والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني، وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية التحرّك لوضع حدّ لهذا الإجرام والعدوان الصهيوني».

وترحمت الحركة بمناسبة «يوم العمّال العالمي»، على أرواح شهداء شعبنا العمَّال، وسألت الله الشفاء للجرحى والمرضى، كما أشادت بتضحياتهم ونضالهم المستمر في كلّ ساحات الوطن وخارجه، وحيّت بفخر صمودهم وثباتهم في مواجهة التهجير والتمييز العنصري والظلم والحصار.

ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي على لبنان إلى 2618 شهيدًا

بيروت/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، أمس، استشهاد 32 شخصا وإصابة 74 خلال 24 ساعة، ما يرفع حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي إلى 2618 شهيدا و8094 جريحا.

وقالت الوزارة في تقريرها اليومي، إن «32 شخصا استشهدوا وأصيب 74 آخرون جراء الغارات الإسرائيلية خلال الساعات الـ24 الأخيرة»، مضيفة أن «إجمالي عدد الشهداء منذ 2 مارس ارتفع إلى 2618، والجرحى إلى 8094».

وتشن دولة الاحتلال منذ 2 آذار/مارس الماضي عدوانا على لبنان، أسفر عن آلاف الشهداء والجرحى، وأكثر من 1.6 مليون نازح، أي خُمس السكان، حسب أحدث معطيات رسمية.

وفي 17 نيسان/أبريل الماضي بدأت هدنة بين (إسرائيل) ولبنان لمدة 10 أيام جرى تمديدها حتى 17 أيار/مايو الجاري، غير أن دولة الاحتلال تواصل خرقها يوميا عبر قصف دموي وتفجير واسع لمنازل في عشرات القرى بجنوب لبنان.

وردا على خروقات الاحتلال، يشن «حزب الله» هجمات بصواريخ وطائرات مسيّرة تستهدف قوات وآليات إسرائيلية في جنوبي لبنان وشمالي فلسطين المحتلة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

ناشطة بالأسطول: القرصنة بالمياه الدولية «تواطؤ دولي خطير»

منصوري لـ«فلسطين»: قرصنة أسطول الصمود «سياسة لمنع كسر حصار غزة» ومستمرون بالدعم

تونس- غزة/ نور الدين صالح:

قالت العضو المؤسس في أسطول الصمود العالمي من تونس هيفاء منصوري، إن قرصنة الاحتلال لسفن الأسطول ليست سلوكاً جديداً، بل تمثل سياسة مستمرة ترمي إلى منع كسر الحصار المشدد عن قطاع غزة، عادّةً أنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة.

ورأت منصوري في حديث خاص لصحيفة «فلسطين»، أن هذه الاعتداءات، على الرغم من خطورتها، تسهم في فضح ممارسات الاحتلال وتعزيز التضامن الدولي، من خلال توسيع دائرة الدعم والمشاركة في المبادرات القادمة.

وأكدت أن انطلاق الأسطول في ربيع 2026 يأتي في سياق سياسي وإنساني معقد، يحمل رسائل متعددة تتجاوز مجرد إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، لتشمل فضح واقع الحصار المستمر رغم الحديث عن وقف إطلاق النار.

وأوضحت، أن الأسطول ينطلق هذه المرة في ظل مرحلة مختلفة عن العام الماضي، حيث أُعلن عن وقف لإطلاق النار، إلا أن الأوضاع الميدانية لم تشهد تغيرًا جوهريًا، في ظل استمرار الهجمات والغارات على القطاع.

وبيّنت الناشطة التونسية، أن هذا الواقع يؤكد أن وقف إطلاق النار لا يعني إنهاء الحصار، مشددة على أن «الإبادة لم تتوقف، بل تغيّرت أدواتها من القتل المباشر إلى القتل البطيء عبر الحصار».

وأشارت إلى أن من أبرز أهداف الأسطول كشف محاولات الاحتلال الترويج لانتهاء الحرب، والعمل على فضح السياسات التي تستبدل العمليات العسكرية المباشرة بسياسات التجويع والتضييق.

كما اعتبرت أن هذه المبادرة تشكل إحراجًا متجددًا للحكومات التي تتبنى خطابًا حقوقيًا دون اتخاذ خطوات عملية، خاصة في حال اعتراض السفن واحتجاز المشاركين فيها.

ورأت منصوري أن استمرار الأسطول رغم تعرضه لهجوم سابق في أكتوبر 2025 واحتجاز مئات الناشطين، يعكس تصاعدًا في الزخم الشعبي، حيث توسعت المشاركة من حيث عدد السفن والدول المنخرطة، في دلالة على أن محاولات القمع لم تؤدِ إلى تراجع الحراك، بل إلى اتساعه.

وحول دلالات هذه الخطوة، اعتبرت منصوري أنها تعكس فشل المنظومة الدولية، بما فيها مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية والمحاكم الدولية، في وقف ما يجري في غزة أو محاسبة المسؤولين عنه. في المقابل، أكدت أن المبادرات الشعبية باتت قادرة على لعب دور مؤثر، مشيرة إلى أن الأسطول، رغم كونه مبادرة مدنية، بدأ يفرض نفسه كفاعل في المشهد الدولي، ويدفع الحكومات إلى التفاعل معه.

وفي تقييمها للتفاعل الدولي، لفتت إلى وجود فجوة واضحة بين المواقف الرسمية والدعم الشعبي، حيث تواصل الشعوب دعمها للأسطول باعتباره تجسيدًا عمليًا للتضامن، بينما تواجه العديد من الحكومات، خصوصًا الغربية، ضغوطًا داخلية متزايدة بسبب ما وصفته بازدواجية المعايير.

وأشارت إلى أن بعض دول الجنوب العالمي تبدي مواقف أكثر دعمًا، سواء على المستوى السياسي أو في تسهيل هذه المبادرات.

إبادة منهجية

وفيما يتعلق بسياسات الاحتلال تجاه غزة، وصفت منصوري هذه السياسات بأنها «منظومة متكاملة» تقوم على التضييق والتجويع وتدمير البنية التحتية، عادة أن ما يجري يتجاوز الحصار إلى «إبادة منهجية» تهدف إلى تدمير المجتمع في القطاع بعد فشل محاولات تهجيره.

ودعت منصوري إلى تحرك عربي ودولي أكثر فاعلية، مؤكدة أن المطلوب عربيًا يتجاوز بيانات الإدانة إلى خطوات عملية، تشمل قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الجهات الداعمة للاحتلال، وتعزيز المقاطعة، وفتح ممرات إنسانية حقيقية، إضافة إلى دعم الحراك الشعبي.

أما دوليًا، فشددت على ضرورة إعادة النظر في آليات تعطيل العدالة الدولية، وفرض عقوبات على (إسرائيل) بصفتها قوة احتلال، وتسريع المساءلة القانونية عبر المحاكم الدولية، إلى جانب استمرار الضغط الشعبي العالمي.

من جانبها، قالت الناشطة الفلسطينية المقيمة في السويد، سوزان عبدالله، إن اعتراض قوات الاحتلال لقوارب «أسطول الصمود» في المياه الدولية يمثل تصعيدًا خطيرًا، ويكشف عن مستوى غير مسبوق من التواطؤ الدولي، مؤكدة أن ما جرى «ليس مجرد حادثة عابرة بل تطور يستدعي وقفة جادة من المجتمع الدولي».

وأوضحت عبدالله وهي احدى المشاركات في الاسطول في حديث مع صحيفة «فلسطين»، أن «قرصنة الاحتلال والإرهاب الذي يمارسه بحق الفلسطينيين ليست جديدة، لكن الجديد هذه المرة أن الهجوم وقع في مياه دولية وعلى مسافة بعيدة من شواطئ فلسطين المحتلة»، عادة أن ذلك "ما كان ليحدث دون دعم ومساندة من جهات أو دول أخرى".

وأضافت أن المشاركين في الأسطول «تفاجؤوا بحجم المساعدة التي حصل عليها الاحتلال»، مشيرة إلى أن الدعم الدولي لم يعد يقتصر على الإمداد بالسلاح والعتاد، بل «تجاوز ذلك إلى المشاركة المباشرة في عمليات توصف بالإجرامية».

واعتبرت عبدالله أن هذا التطور «يؤكد ضرورة فضح التواطؤ الدولي مع الاحتلال والمطالبة بوقفه فورًا»، لافتة إلى أن الجرائم المستمرة في قطاع غزة والضفة الغربية «هي نتيجة مباشرة لحالة الصمت والدعم غير المباشر من بعض الأطراف الدولية».

وحول أهداف استهداف الأسطول، قالت إن الاحتلال يسعى إلى «ترهيب النشطاء ومنعهم من تكرار محاولات كسر الحصار»، مضيفة أن الرسالة كانت واضحة: «كل من يحاول مساندة الشعب الفلسطيني سيكون عرضة للتهديد والاستهداف».

وأكدت أن أسطول الصمود يحمل رسالة تضامن عالمية، مفادها أن ‹الشعوب قادرة على التكاتف رغم كل التحديات›»، مشددة على أن استمرار مثل هذه المبادرات ضروري «لفضح الانتهاكات ومخاطبة الرأي العام العالمي والضغط على الحكومات».

وفي سياق متصل، أشارت عبدالله إلى أن ما يجري في غزة يعكس «تكريسًا للحصار وسياسات التطهير العرقي»، موضحة أن الواقع على الأرض «يناقض أي حديث عن هدنة»، في ظل استمرار القصف وانعدام الأمن، إلى جانب استهداف الطواقم الطبية والصحفيين ومنع وصول المساعدات.

وأضافت أن هذه السياسات «تجعل الحياة شبه مستحيلة للفلسطينيين»، في وقت يتعرض فيه القطاع لخنق متواصل، حيث قد ينجو الإنسان من القصف لكنه يواجه الموت بسبب غياب العلاج والرعاية الصحية».

ودعت عبدالله الدول العربية والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية، والعمل على وقف التواطؤ والصمت، ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته.

وختمت بالقول إن استمرار إفلات الاحتلال من العقاب «يعكس خللًا عميقًا في منظومة العدالة الدولية»، معتبرة أن الواقع الحالي «يكشف تناقضات واضحة في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الدولي».

د. إياد إبراهيم القرا

اختراق القاهرة بين رهانات الميدان وتعقيدات السياسة

لا تُحسم فرص الاختراق في لقاءات القاهرة بما يُعرض من أوراق ومقترحات، بل بما يجري على الأرض. فالميدان، بتصعيده اليومي وعمليات الاغتيال والاستهداف، يقدّم المؤشر الأكثر دقة على اتجاهات المرحلة.

وفي هذا السياق، يبدو أن الاحتلال يتعامل مع التفاوض كمسار منفصل، بل يعمل على تقويضه عملياً، عبر فرض وقائع ميدانية تُفرغ أي اتفاق محتمل من مضمونه قبل أن يرى النور.

يواصل الاحتلال توسيع ما يُسمى "المنطقة الصفراء"، وتشديد القيود عليها، مع الإبقاء على آليات عمل معبر رفح دون تغيير حقيقي، واستمرار تعطيل إدخال المساعدات والبضائع. هذه السياسات لا تعكس توجهاً نحو التهدئة، بل تؤسس لواقع جديد يُفرض تدريجياً، بالتوازي مع المسار التفاوضي، بما يجعل التفاوض غطاءً لإدارة الأزمة لا حلّها.

في المقابل، أبدت الفصائل الفلسطينية مرونة واضحة تجاه مقترحات الوسطاء، خصوصاً فيما يتعلق بالانتقال إلى المرحلة الثانية، التي يُفترض أن تعالج الخروقات القائمة وتفتح الباب لتنفيذ فعلي للاتفاق. غير أن الاحتلال، وبعد أن حصد مكاسب المرحلة الأولى، وعلى رأسها استعادة أسراه، عاد ليطرح شروطاً جديدة، أبرزها ما يُسمى "نزع سلاح المقاومة"، كشرط سابق لأي تقدم.

يشكّل هذا الطرح جوهر الأزمة، إذ يُستخدم أداة لتعطيل المسار وليس مدخلًا لحل واقعي.

فغياب أي تصور عملي أو ضمانات متبادلة بشأن هذا الملف يكشف أنه أقرب إلى ذريعة سياسية لإطالة أمد الأزمة، وهو ما أدركه الوسطاء قبل الفصائل، مع غياب نية حقيقية للانتقال إلى مرحلة جديدة.

تزداد الصورة تعقيداً مع دخول العامل الانتخابي داخل الكيان، إذ يتحول التصعيد إلى أداة سياسية في المنافسة الداخلية. وفي هذا الإطار، يُستخدم الدم الفلسطيني ورقة رابحة، ولا سيما مع محاولة القيادة الحالية تجاوز تداعيات إخفاقات سابقة، ما يجعل من التهدئة خياراً مؤجلاً أمام حسابات الداخل.

أمام هذا المشهد، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات: استمرار التصعيد والاستنزاف، وهو الأقرب واقعياً في المدى القريب؛ أو خفض نسبي للتوتر مع إدخال تحسينات محدودة، يرتبط بدرجة الضغط الأمريكي واستقرار الجبهات الإقليمية؛ أو التوصل إلى اتفاق شامل لتنفيذ المرحلة الثانية، وهو سيناريو مستبعد حالياً مع تمسك الاحتلال بشروط تعجيزية.

إن فرص الاختراق في لقاءات القاهرة تبقى محدودة، لأن *جوهر الأزمة لا يكمن في تفاصيل الأوراق، بل في غياب الإرادة لدى الاحتلال، إلى جانب ضبابية الموقف الأمريكي*. وعليه، *سيظل الميدان هو المحدد الأول لأي تحول، في حين تبقى الطاولة السياسية انعكاساً له، لا محركاً له*.

تظاهرات تركية تنديداً بقرصنة الاحتلال «أسطول الصمود»

أنقرة/ فلسطين:

انطلقت تظاهرات في عدة مدن تركية، تنديدا بقرصنة الاحتلال «أسطول الصمود العالمي» الذي أبحر نحو قطاع غزة في محاولة لكسر الحصار.

ونظمت «منصة دعم فلسطين» أمس، مظاهرة أمام مسجد آيا صوفيا الكبير التاريخي في إسطنبول، بهدف التضامن مع الناشطين المشاركين في «أسطول الصمود العالمي.

ورفع المتظاهرون لافتات كتبت عليها عبارات من قبيل «الصمود سيواصل طريقه» و»الصمود يتعرض للهجوم»، مستنكرين الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة.

كما نظمت منظمات أخرى مظاهرات مشابهة في ولايات ديار بكر وشرناق وسيرت وأردهان وريزا وأوردو وغيراسون وإزمير وأيدن وأنطاليا وقهرمان مرعش وشانلي أورفا وكليس.

ورفع المشاركون في المظاهرات العلمين التركي والفلسطيني، ولافتات تندد بهجمات (إسرائيل) على الناشطين في «أسطول الصمود العالمي» وسط البحر، في انتهاك للقانون الدولي.

والخميس، أعلنت خارجية الاحتلال اعتقال 175 ناشطا كانوا على متن أكثر من 20 قاربا تم الاستيلاء عليها في المياه الدولية، بينما كانت في طريقها إلى غزة.

والأحد، أبحرت من جزيرة صقلية الإيطالية «مهمة ربيع 2026» التابعة لـ«أسطول الصمود العالمي»، الذي يهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي عن غزة، وإيصال مساعدات إنسانية إلى الفلسطينيين.

وتحاصر (إسرائيل) قطاع غزة منذ 2007، وبات نحو 1.5 مليون فلسطيني من أصل حوالي 2.4 مليون بالقطاع بلا مأوى بعد أن دمرت حرب الإبادة مساكنهم على مدى عامين من الحرب.

"علماء فلسطين": العـــــدوان الإسرائيلي على "أسطول الصمود" جريمة مركبة وقرصنة دولية

غزة/ فلسطين:

أدانت «هيئة علماء فلسطين» العدوان الإسرائيلي الذي نفذته بحرية الاحتلال بحق سفن «أسطول الصمود» المتجهة إلى قطاع غزة المحاصر، في أثناء وجودها قرب سواحل جزيرة كريت اليونانية، عادة أنه «جريمة مركّبة وعدوان سافر وصورة جديدة من صور القرصنة الدولية».

وأكدت الهيئة، في بيان أمس، أن استهداف السفن في عرض البحر وعلى مسافات بعيدة من شواطئ غزة يعكس «حجم التوحش الذي يحكم سلوك الاحتلال»، ويكشف إصراره على فرض سياسة الحصار والتجويع ومنع أي محاولة لكسر الحصار أو كشف جرائمه.

وأضافت أن هذا الفعل يمثل اعتداءً مباشرًا على نشطاء مدنيين حملوا رسالة إنسانية وأخلاقية لنصرة شعب محاصر يتعرض للتجويع والإبادة، مشيرة إلى أنه يدخل في باب العدوان المحرّم لما ينطوي عليه من اعتداء على الأنفس وقطع لسبيل الإغاثة ومحاربة لقيم الرحمة الإنسانية.

وشددت الهيئة على أن الاعتداء على سفن «أسطول الصمود» يعد جريمة كبيرة في ميزان الفقه الإسلامي والقوانين الدولية، لما يتضمنه من استباحة للدماء واستهداف للأبرياء وعرقلة لجهود الإغاثة، مؤكدة أن ذلك يوجب على الأمة الإسلامية القيام بواجبها الشرعي في نصرة المستضعفين والتحرك بكل الوسائل لوقف العدوان وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

ودعت الهيئة إلى تحرك دولي عاجل للإفراج عن النشطاء المحتجزين، محمّلة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن سلامتهم، ومطالبة بمحاسبته على هذه الجريمة التي وقعت في المياه الدولية، في مشهد يعكس، بحسب البيان، استهتارًا بالقانون الدولي والإنساني.

كما أكدت أن الصمت الدولي إزاء هذه الجرائم يشجع على استمرارها، داعية المؤسسات الحقوقية والدول الحرة إلى تحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين وصون حق الشعوب في الإغاثة والنجاة من الحصار.

ووجّهت الهيئة التحية إلى النشطاء المشاركين في «أسطول الصمود»، معتبرةً موقفهم صورة من صور النصرة، ودعت إلى مواصلة هذه الجهود لكسر الحصار وفضح ما وصفته بسياسة الإبادة والتجويع.

وفي سياق متصل، دعت العلماء والدعاة والخطباء إلى إبقاء قضية غزة حاضرة على المنابر وتعزيز وعي الأمة بواجبها تجاه الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن الكلمة أمانة وأن للعلماء دورًا في إحياء روح النصرة.

كما حثّت الهيئة على التفاعل الإعلامي الواسع مع قضية «أسطول الصمود»، خاصة في ظل ما وصفته بالتعتيم الإعلامي، داعية إلى تعزيز الحضور على مختلف المنصات لإحداث ضغط على الرأي العام العالمي.

وأكدت في ختام بيانها أن غزة تمثل ميدان اختبار حقيقي للأمة في مدى التزامها بواجب النصرة، مشددة على أن الوقوف إلى جانب أهلها واجب شرعي وموقف أخلاقي وأمانة تاريخية.

ويُعد «أسطول الصمود العالمي» مبادرة مدنية أُنشئت عام 2025 من قبل ممثلين عن منظمات مجتمع مدني ونشطاء ومتطوعين من دول مختلفة، بهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وكانت سفن الأسطول قد انطلقت في 12 نيسان/أبريل الماضي من مدينة برشلونة الإسبانية، قبل أن تصل إلى صقلية في 23 من الشهر ذاته، حيث انضمت إليها لاحقًا سفن ونشطاء من إيطاليا عبر مدينتي سيراكوزا وأوغوستا.

وتُعد هذه المبادرة الثانية من نوعها بعد تجربة أيلول/سبتمبر 2025، التي انتهت باعتداء الاحتلال الإسرائيلي على السفن في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه أثناء إبحارها في المياه الدولية، واعتقال مئات النشطاء الدوليين على متنها قبل ترحيلهم.

صلاحية قصيرة وكميات كبيرة مهدرة

نصف مليون عبوة حليب أطفال... مخاوف الأهالي من اقتراب انتهاء الصلاحية

غزة/ يحيى اليعقوبي:

بتواريخ شارفت على انتهاء صلاحيتها، وبعضها تبقى على انتهائها أقل من شهر، دخلت نحو نصف مليون علبة حليب أطفال من نوع «إيجي 1» مصرية المنشأ إلى قطاع غزة، ما أثار موجة من المخاوف لدى أهالي الأطفال من حدوث أعراض جانبية بعد استخدامه نظرًا لتبقي أيام قليلة على انتهاء فترة صلاحية مجموعة كبيرة منها.

وتظهر بيانات جمعتها صحيفة «فلسطين» خلال الاطلاع على عملية توزيع 200 علبة حليب في أحد المخيمات وسط مدينة غزة الأربعاء الماضي، تنوع تواريخ انتهاء الصلاحية، فبعضها موضح على أسفل عبوة الحليب تاريخ انتهاء صلاحيته والمحدد في 3 مايو/ أيار 2026، وبعضها يحمل تواريخ انتهاء صلاحية في 10، و11، و12 مايو وهذه كانت الفئة الأكثر بين علب الحليب التي رُصدت، وبعضها يحمل تواريخ انتهاء صلاحية في 24، و25، و26، و29 مايو.

واللافت أن هناك جمعيات وزعت هذه النوعية من الحليب كما أظهرت بعض الأمهات في المخيم ذاته، بتاريخ انتهاء في نهاية يوليو/ تموز القادم ما يعطيهن فرصة أكبر للاستخدام.

مخاوف الأهالي

حصل أحمد علوش على علبة حليب اقتربت صلاحيتها على الانتهاء، لكن طفله محمد البالغ من العمر 8 أشهر لم يتقبل جرعة الحليب الأولى التي أعدتها أمه له، ورغم محاولتها مرة ثانية إلا أن الطفل لم يتقبلها، ولا يخفي علوش في حديثه لصحيفة «فلسطين» خشيته من تكرار المحاولة مع الطفل خوفًا من حدوث آثار جانبية عليه.

أما والدة الطفل ساجد عياد، فتقول لصحيفة «فلسطين» إن طفلها تقبل جرعات الحليب ولم يشك من أي مضاعفات، إذ تقوم يوميًا بإعطائه جرعتي حليب، وهذا ما أقرت به أيضا والدة الطفلة الرضيعة «شهد» والتي لم تشتكِ من أي مضاعفات.

ودفع دخول كميات كبيرة من حليب الأطفال لخفض سعره فضلا عن توزيعه مجانًا، وقبل أربعة أشهر اشترت والدة الطفل محمد أحمد غبن والبالغ من العمر أربعة أشهر، ثلاث عبوات حليب بسعر 65 شيقلا لكل علبة.

وتحكي لصحيفة «فلسطين» عن تجربتها: «استخدمت هذه النوعية من الحليب وهو جيد. ولد طفلي بوزن 2 كيلو جرام، والآن تحسن وزنه بعد أربعة أشهر من الوالد وأصبح بوزن 9 كغم. لكن الطفل لا يتقبل جرعات الحليب المصنع إلا بعدما يشعر بالجوع».

أما جابر جابر وبالرغم من استلام طفله البالغ من العمر شهرين حليب من نفس النوع، إلا أنه لم يستخدمه ولا يخفي أيضا مخاوفه من مسألة قرب انتهاء الصلاحية وإمكانية حدوث مضاعفات أخرى.

ولجأت العديد من العائلات لاستعمال الحليب في إعداد حلوى «الأرز بالحليب» و«البفاريا» دون أي شكاوي من عائلتين تحدثت إليهما صحيفة «فلسطين» استخدمتاه في الحلوى، فيقول عمر: «استخدمنا عبوة تنتهي صلاحيتها بعشرة مايو/ أيار ولم نشعر أنه فاسد وكان جيدًا»، أما أحمد رحمي فاستخدمه لطفلته عائشة (عامان ونصف) كوجبة مدعمة مضافة إلى النشا والسميد وأيضا في «حلوى البفاريا».

وأظهر كشف استلام الأطفال لهذه النوعية من عبوات الحليب، اطلعت عليه صحيفة «فلسطين» في مخيم الإيواء ذاته أن ما لا يقل عن 35 طفلا من عمر أسبوعين حتى عامين، استلم كل طفل على الأقل 5 عبوات، تتنوع فترة انتهاء صلاحيتهم ما يعني صعوبة استهلاك الخمس عبوات خلال شهر، إذ أفاد بعض الأهالي أن الطفل الرضيع يستهلك العبوة الواحدة خلال أسبوعين.

كما رصدت «فلسطين» بيع عبوات من الحليب على مفرق السرايا بسعر 2 شيقل للعبوة الواحدة، وذلك نتيجة اقتراب فترة صلاحيته.

كميات مهدرة

وتُظهر معطيات وحدة نُظم المعلومات بوزارة الصحة، تسجيل 48.600 حالة ولادة، أسفرت عن 49.267 مولوداً حيّاً، باحتساب الأطفال التوأم خلال عام 2025، وسجلت الوزارة 38 ألف حالة ولادة خلال عام 2024، ما يعني أن الفئة المستهدفة من هذا الحليب الذي يحمل الرقم «1» ويستهلكه الأطفال حتى عمر ستة أشهر، أقل بكثير من الكميات الواردة، ما يطرح تساؤلات حول جدوى إغراق السوق بهذه الكميات.

وبإسقاط حجم الكمية الواردة والبالغة نصف مليون علبة على الفئة المستهدفة من الأطفال بعمر ستة أشهر، فإن الاحتياج أقل بكثير من الكمية الواردة، إذا ما قارنا متوسط معدل المواليد الشهري والبالغ قرابة 4 آلاف مولود أي أن هناك قرابة 24 ألف طفل ينطبق عليهم معايير الاستخدام ولدوا خلال الأشهر الستة الأخيرة، وفي حال حصل كل طفل على 3 عبوات فإن إجمالي الاحتياج يبلغ 72 ألف عبوة.

وفي حال احتساب أعداد مواليد عام 2025 الذين تقارب أعمارهم حاليا ما بين عام إلى عام ونصف، فإنه في حال استلام 49 ألف طفل لثلاث عبوات لكل طفل، فإن إجمالي الاحتياج سيبلغ 147 ألف عبوة، دون الحديث عن انتهاء الصلاحية وأن رقم الحليب غير مناسب لهذه الفئة العمرية من الأطفال، ما يعني أن نصف الكمية الواردة مهدرة.

ويؤكد المتحدث باسم اللجنة المصرية محمد منصور، أنه جرى فحص الحليب من وزارتي الاقتصاد والصحة، وأنه لم يتم الاعتراض عليها من كلا الوزارتين، محملا الاحتلال سبب تأخير دخول كميات الحليب نتيجة احتجازها على حاجز كرم أبو سالم دون تحديد مدة الاحتجاز.

وقال منصور لصحيفة «فلسطين»: إن «اللجنة تواجه صعوبة بإدخال بعض الاحتياجات اللازمة في غزة، والتي تتعرض لعرقلة متعمدة من الاحتلال. كميات الحليب التي دخلت متبقي على انتهاء صلاحيتها شهر وحسب المتعارف طبيا يسمح باستخدامها لشهر إضافي».

وأكد أنه بمجرد سماح دخول الاحتلال لشاحنات الحليب المصنع لصالح اللجنة المصرية جرى توزيعها على المقرات مباشرة ومن ثم توزيعها على العائلات ولم تدخل أي مخزن من مخازن اللجنة.

واتهم منصور بعض التجار بمحاولة شن حملة تستهدف اللجنة المصرية، بعدما رفضت بيعها لهم، مبينا، أنه بمجرد دخول هذه الكميات انخفض سعر حليب الأطفال من 40 شيقلا للعلبة الواحدة إلى 4 شواقل فضلا عن توزيعها المجاني.

لجنة معاينة حكومية

بدوره، كشف مسؤول الدراسات والأبحاث بوزارة الاقتصاد د. محمد بربخ، أن اللجنة المصرية قدمت طلبا للوزارة لمعاينة الحليب وشارك في المعاينة الطب الوقائي في وزارة الصحة، مبينا أن اللجنة المشكلة من الوزارتين توجهت في 23 إبريل/ نيسان 2026 لمعاينة الحليب، وتبين أن أغلبية العبوات تنتهي في مايو، وعدد كبير ينتهي في يونيو/ حزيران وعدد قليل ينتهي في يوليو/ تموز القادم.

وقال بربخ لصحيفة «فلسطين»: إن «غالبية الكميات تنتهي بشهر مايو، وبعد الفحص الظاهري والمعاينة للحبيبات وعدم تحجرها تبين أنها لا تعاني من روائح أو تغير في اللون»، مشددا على أن الوزارة طالبت الإسراع في توزيع الحليب والتنويع بين التواريخ وزيادة المستفيدين وتقليل الكميات بحيث يتم استهلاكها وفق مدة الصلاحية.

ولفت إلى أن سماح التوزيع كان وفق معايير وشروط لا بد من تنفيذها بعد المعاينة في 23 إبريل، إذ كان هناك مدة كافية لاستهلاك العبوة، لافتا إلى أنه جرى الاتفاق مع اللجنة في التقرير الفني على أن يتم التوزيع وزيادة قاعدة المستفيدين حتى يتم الإسراع في عملية التوزيع، حتى يستطيع الطفل استهلاكها.

وحول فترة وجود هذه العبوات على المعابر، قال: إن «الجهات المانحة هي من تملك المعلومة حول فترة احتجازها، كون لا يوجد سيطرة لوزارة الاقتصاد على المعابر»، مؤكدا أن الاحتلال يعرقل كل المساعدات وخاصة حليب الأطفال من أجل خلق أزمة وتعريض حياتهم للخطر.

وأشار إلى أن كميات محدودة من حليب الأطفال دخلت للقطاع التجاري بغزة، ما سيؤدي إلى خلق أزمة.

شروط صحية

ووفق رئيس قسم الأطفال بمجمع ناصر الطبي بخان يونس د. أحمد الفرا، فإن بقاء شهر على انتهاء الصلاحية لن يؤدي إلى أعراض شرط أن يكون قد جرى الاحتفاظ به في أماكن مناسبة ولم يتعرض لأشعة الشمس.

وقال الفرا لصحيفة «فلسطين»: إن «الشاحنات تحتجز على المعابر لفترات طويلة وتعرضها للشمس يؤدي إلى فساد جزء منها»، لافتا، إلى أن المضاعفات التي تحدث بسبب انتهاء الصلاحية تتعلق بحدوث إسهال وانتفاخ بالبطن وعدم تقبله من الطفل واستفراغ.

وأضاف أن نسبة حدوث الأعراض الجانبية في عبوات الحليب المصري التي دخلت غزة أعلى من أنواع الحليب الأخرى، لكن لا تتجاوز نسبتها 10%.

وشدد على أنه يفترض لمن يريد التبرع بحليب أطفال أو مساعدة أن يبتعد عن تقديم منتجات منتهية الصلاحية أو اقتربت نهاية تاريخ صلاحيتها، لأنه يتم إتلاف كميات كبيرة واردة لغزة من خارج القطاع بسبب انتهاء صلاحيتها.

ولفت إلى أن الشركات المصنعة عندما تضع تاريخ نهاية الصلاحية يكون هناك قابلية للاستخدام خلال شهر بدون مشاكل بشرط أن يتم الاحتفاظ به في مكان مناسب، وقال: «بعض الشركات المصنعة للحليب تحدد تاريخ انتهاء الصلاحية لمدة عامين، لكن وجدنا أنه يمكن استخدامه لثلاثة أعوام وهذا يعتمد على الشركة المصنعة والنقل وطريقة الاحتفاظ والتخزين الآمن».

> عائلة علوش: «طفلي لم يتقبل الحليب وأخشى تكرار التجربة»
>
> عائلة عياد: «استخدمناه ولم نلاحظ أي مضاعفات»
>
> عائلة جابر: «الخوف من قرب انتهاء الصلاحية يمنعنا من استخدامه»
>
> الفئة المستهدفة أقل بكثير من حجم الكميات الواردة
>
> رئيس قسم الأطفال بـ«ناصر": لا أعراض في آخر شهر للصلاحية إذا خُزنت جيدًا
>
> اللجنة المصرية: الاحتلال سبب تأخير دخول شاحنات حليب الأطفال
>
> الاقتصاد: فحصنا العبوات في 23 إبريل والسماح بالتوزيع كان وفق معايير وشروط

استقالة رئيسة لجنة الانتخابات الإسرائيلية

استطلاع رأي إسرائيلي يظهر لأول مرة تراجع نتنياهو إلى المركز الثالث

الناصرة/ فلسطين:

أظهر استطلاع للرأي العام في دولة الاحتلال، تحوّلاً في الرأي العام، فيما يتعلق بمسألة أهلية المرشحين لرئاسة الوزراء، إذ تفوق لأول مرة رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، ورئيس أركان جيش الاحتلال غادي آيزنكوت على رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو.

وكشف الاستطلاع الذي نشرته صحيفة معاريف العبرية أمس، أن بينيت يتصدر بنسبة 46% ممن يعتقدون أنه مناسب لرئاسة الوزراء، مقارنةً بنسبة 41% لنتنياهو.

كما يتقدم آيزنكوت على نتنياهو بنسبة 44% ممن يعتقدون أنه مناسب لرئاسة الوزراء، مقارنةً بنسبة 42% ممن يؤيدون نتنياهو.

وعند المقارنة بين بينيت وإيزنكوت، كانت النتيجة متقاربة، حيث رأى 33% أن إيزنكوت هو الخيار الأنسب، مقابل 32% اختاروا بينيت. أما 35% من المشاركين فلم يعرفوا من يختارون.

وبين الاستطلاع ان تحالف بينيت وزعيم حزب «هناك مستقبل» زعيم المعارضة يائير لبيد، جعل هذا التحالف الحزب الجديد الأكبر في دولة الاحتلال. في استطلاع الرأي الذي أجري الأسبوع الماضي، قبل التحالف، حيث حصلا على 28 مقعدًا في الاستطلاع.

وأظهر الاستطلاع تعزز كتلة الائتلاف اليميني الحاكم الذي يقوده نتنياهو بوصولها إلى 50 مقعدًا، بينما فقدت كتلة المعارضة، بدون الأحزاب العربية، أغلبيتها وتراجعت إلى 60 مقعدًا. في الائتلاف، ارتفع عدد مقاعد حزب عوتسما يهوديت (القوة اليهودية بزعامة بن غفير) إلى 9، وفي المعارضة، عزز حزب الديمقراطيون مقاعدهم إلى 10.

أما حزب يشار! – بقيادة غادي آيزنكوت – فتراجع عدد مقاعده إلى 14.

كما أظهر استطلاع صحيفة «معاريف»، أن حزبًا يمينيًا جديدًا بقيادة قدامى حزب الليكود، بمن فيهم يولي إدلشتاين وموشيه كحلون وجلعاد أردان وآخرون، سيحصل على تأييد بنسبة 3.5%، ما يرفع عدد مقاعده إلى 4، وهو على وشك تجاوز العتبة الانتخابية.

وكان رئيس وزراء الاحتلال الأسبق نفتالي بينيت وزعيم المعارضة يائير لابيد، أعلنا الأحد الماضي، عن دمج حزبيهما في قائمة واحدة تحت قيادة الأول لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، في خطوة سياسية دراماتيكية قد تعيد صياغة خارطة التوازنات الحزبية في دولة الاحتلال.

في سياق متصل، أعلنت المديرة العامة للجنة الانتخابات الإسرائيلية، أورلي عادس، استقالتها من رئاسة اللجنة بعد أكثر من 15 عامًا في المنصب، رافضةً جهود نائب رئيس المحكمة العليا للاحتلال، القاضي نوام سولبرغ، الذي يرأس اللجنة، لإبقائها في موقعها.

وتأتي استقالتها قبل أشهر من الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في موعد أقصاه تشرين الأول/أكتوبر 2026، في ظل توترات متصاعدة بين لجنة الانتخابات المركزية وحزب «الليكود»، الذي أبدى استياءه من التعديلات الأخيرة على تركيبة الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية.

وعُيّنت عادس في منصبها عام 2010، وقادت خلال فترة عملها سبع عمليات انتخابية، من بينها خمس انتخابات جرت بين عامي 2019 و2022.

وتُعد لجنة الانتخابات هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن إدارة الانتخابات البرلمانية، ويرأسها قاضٍ من المحكمة العليا، وهو حاليًا القاضي سولبرغ، وتضم ممثلين عن مختلف الكتل البرلمانية في الكنيست، كما تتولى فرز الأصوات وتمتلك صلاحية استبعاد الأحزاب قبل الانتخابات.

وفي تصريح لموقع /واينت/ العبري، رحّب مسؤول رفيع في حزب «الليكود» باستقالة عادس، واصفًا إياها بأنها «انتصار مهم»، مضيفًا: «لم نكن نثق بها».

من جهتها، حمّلت النائبة كارين إلهارار، عضو لجنة الانتخابات عن حزب «يش عتيد» (هناك مستقبل)، ما وصفته بـ«آلة السم» المؤيدة لنتنياهو مسؤولية قرار الاستقالة.

وقالت إن «آلة التحريض التي يستخدمها الحزب الحاكم تعمل على مدار الساعة لنزع الشرعية عن لجنة الانتخابات المركزية»، مؤكدة أنه «لا شك» لديها في أن ذلك كان عاملًا مؤثرًا في قرار عادس التنحي.

وكان عدد من قادة المعارضة الإسرائيلية قد أعربوا عن مخاوفهم من محاولات اليمين المتطرف التأثير على نزاهة الانتخابات، وهو ما دفع رئيسة اللجنة إلى إجراء تغييرات وتعيينات في تشكيلتها، الأمر الذي أثار استياء حزب «الليكود» الذي يقود الائتلاف اليميني الحاكم.

عمـــــال غزة بين البطالـــــة الجماعيـــــة والانهيار الاقتصادي... مقترحات عاجلة للإنقاذ

د. سلامة أبو زعيتر

د. محمد رجب

سامي العمصي

غزة/ رامي رمانة:

بعد عامين ونصف العام من حرب الإبادة، تتصاعد الدعوات من ممثلي العمال والخبراء الاقتصاديين لإطلاق خطة إنقاذ شاملة تعيد الحياة إلى سوق العمل في قطاع غزة، مع انهيار غير مسبوق طال مختلف القطاعات الإنتاجية.

ويجمع المتحدثون على أن تمكين العمال ودمجهم مجددا في الدورة الاقتصادية يتطلبان إجراءات عاجلة تبدأ برفع القيود الاحتلالية وإعادة الإعمار، مرورا بدعم القطاع الخاص وتوفير برامج تشغيل فاعلة، وصولاً إلى تبني حلول مبتكرة كالتشغيل الرقمي والعمل عن بُعد، بما يضمن استعادة مصادر الدخل وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي.

في السياق، أكد رئيس اتحاد نقابات عمال غزة سامي العمصي، أن تمكين العمال وإعادة دمجهم في سوق العمل يتطلبان بشكل أساسي رفع الحصار عن قطاع غزة والانطلاق الفعلي في عمليات إعادة الإعمار، مشدداً على أن أي حلول جزئية لن تكون كافية لمعالجة الأزمة.

وأوضح العمصي، في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن فرص العمل المتاحة حالياً محدودة للغاية، مبيناً أن برامج التشغيل المؤقت لا تمثل حلاً جذرياً لمشكلة البطالة.

وبين أن القطاعات الإنتاجية تعرضت لضرر كبير، حيث يعاني القطاعان الزراعي والصناعي من شبه شلل، فيما يواجه قطاع الصيد قيوداً حادة مع تقليص مساحة الصيد إلى نحو 500 متر فقط. كما لفت إلى توقف قطاع الإنشاءات بالكامل نتيجة منع إدخال مواد البناء، ما أثر على أكثر من 40 ألف عامل.

وفي السياق ذاته، بيّن أن نحو 70% من قطاع النقل العام في غزة تضرر، الأمر الذي يعيق عودة النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي.

بدوره أكد الناشط في قضايا العمال د. سلامة أبو زعيتر أن واقع العمال في قطاع غزة لم يعد يُوصف بمفهوم "البطالة" التقليدي، بل وصل إلى مرحلة "موت سريري" لمنظومة العمل بالكامل، في ظل الانهيار غير المسبوق للأوضاع الاقتصادية.

وأوضح أبو زعيتر لصحيفة «فلسطين» أن سوق العمل يشهد شللاً شبه تام، حيث تتراوح معدلات البطالة بين 85% و90%، ما يعني أن 9 من كل 10 عمال فقدوا مصدر دخلهم بشكل كامل.

وأضاف أن أكثر من 95% من أسر العمال تعاني من فقر مدقع، في وقت تكبد فيه القطاع الخاص خسائر يومية قُدرت بنحو 19 مليون دولار خلال ذروة الأزمة.

ونبه إلى أن القطاعات الإنتاجية تعرضت لتدمير واسع وممنهج، حيث سجل قطاع الإنشاءات تراجعاً بنسبة 98%، فيما انخفضت أنشطة القطاعين الصناعي والزراعي بنسبة 94%، إلى جانب تضرر قطاعات أخرى مثل السياحة.

ووصف أبو زعيتر ما يتعرض له العمال بأنه "جريمة اجتماعية كبرى" ذات أبعاد اجتماعية ونفسية، في ظل فقدانهم العمل والمأوى، وتراجع دور الاستجابة الدولية.

ودعا إلى حزمة من الإجراءات العاجلة، أبرزها إنعاش القطاع الخاص عبر منح مالية مباشرة للمنشآت المتضررة، وإطلاق ثورة تشريعية لحماية حقوق العمال، وإنشاء "صندوق الكرامة للتعويضات" لدعمهم نقدياً بشكل منتظم، إضافة إلى تفعيل برامج التشغيل المباشر ضمن مشاريع إعادة الإعمار، خاصة عبر برامج "النقد مقابل العمل".

وأكد أن إنقاذ سوق العمل في غزة يتطلب تحركاً فورياً وشاملاً يضع العمال في صدارة الأولويات.

العمل مقابل الغذاء

من جهته دعا الخبير الاقتصادي د. محمد رجب إلى تبني برامج عاجلة تقوم على مبدأ "العمل مقابل الغذاء"، كأحد الحلول المؤقتة للتخفيف من حدة الأزمة المعيشية التي يعيشها عمال قطاع غزة، في ظل الانهيار الحاد في سوق العمل.

وأكد رجب لصحيفة «فلسطين» أهمية تخصيص جزء من التمويل الدولي لتوفير فرص عمل حقيقية، خاصة عبر دعم المشاريع الصغيرة، بما يسهم في إعادة تحريك عجلة الاقتصاد وخلق مصادر دخل مستدامة للأسر المتضررة.

وأشار إلى وجود حالة من الخمول في أداء الاتحادات المهنية والغرف التجارية، مطالباً إياها بلعب دور أكثر فاعلية في استقطاب المشاريع والتمويلات الدولية، وتوسيع تدخلاتها بما يتناسب مع حجم الأزمة.

كما شدد على ضرورة تفعيل دور صندوق التشغيل التابع لوزارة العمل، وتعزيز شراكاته مع المؤسسات الدولية المانحة، لضمان توجيه التمويل نحو برامج تشغيل حقيقية وفعالة.

وأشار إلى أنه في عصر الاقتصاد الرقمي، بات من الضروري فتح آفاق للعمل عن بُعد، من خلال تأهيل الشباب والعمال في مجالات التكنولوجيا والعمل الحر، بما يتيح فرص دخل جديدة تتجاوز القيود الجغرافية.

وشدد رجب على أن المرحلة الحالية لا تحتمل المواقف الشكلية أو غير المسؤولة، بل تتطلب تحركاً عملياً وجاداً لإنقاذ العمال وإعادة دمجهم في دورة الإنتاج.

بين الظلام والحلول المؤجلة... بدائل ومسارات متعددة لإنقاذ كهرباء غزة

غزة/ رامي رمانة:

يطرح خبراء اقتصاديون وممثلون عن القطاع الخاص «خطة إنقاذ» لمعضلة أزمة انقطاع الكهرباء في واقع مركّب يجمع بين العجز المزمن في الإمدادات، وارتفاع تكلفة الوقود، والقيود الإسرائيلية السياسية ما يضع المواطنين أمام أعباء معيشية متزايدة. وتتقاطع الرؤى بين الحاجة إلى حلول عاجلة تخفف العبء عن المواطنين، وأخرى إستراتيجية تعيد بناء قطاع الكهرباء على أسس أكثر استدامة، مع التأكيد أن أي مقاربة واقعية يجب أن تراعي القدرة الشرائية للسكان وظروفهم المعيشية المتدهورة.

وبينما تبرز الدعوات إلى دعم الوقود وتنظيم سوق المولدات وفرض تسعيرة عادلة، يقابل ذلك طرح يدعو إلى توسيع مصادر التزويد وتطوير البنية التحتية والانفتاح على الطاقة البديلة، ما يعكس تعدد السيناريوهات وتعقيد تطبيقها في ظل القيود القائمة.

ومنذ أن شنّ الاحتلال حرب الإبادة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يعيش أهالي القطاع في ظلام شبه تام بعد أن دُمّرت معظم شبكات الكهرباء خلال الحرب الأخيرة.

وبرزت خلال الفترة الماضية مبادرات محلية لتوليد الكهرباء عبر مولدات تجارية أو أنظمة طاقة شمسية محدودة، تغطي بعض الأحياء وتوفّر ساعات قليلة من التيار يوميًا، لكنها تبقى باهظة التكلفة على معظم المواطنين.

في السياق، قال الخبير الاقتصادي د. سمير أبو مدللة إن تأمين إمدادات كهربائية مستقرة في قطاع غزة لم يعد ممكنًا عبر حل واحد، في ظل تعقيدات سياسية وارتفاع تكاليف التشغيل، مؤكدًا أن الخروج من الأزمة يتطلب تبني مزيج متكامل من السيناريوهات الواقعية والمستدامة.

وبين أبو مدللة لصحيفة «فلسطين» أن الخيارات المطروحة لمعالجة الأزمة تتوزع بين عدة مسارات، أبرزها تحسين الوضع القائم عبر دعم تشغيل محطة التوليد وضمان تدفق الوقود، وهو خيار سريع التنفيذ لكنه يظل مرهونًا بعوامل سياسية خارجية وتكاليف تشغيل مرتفعة.

وفي المقابل، يبرز خيار الطاقة الشمسية اللامركزية كأحد الحلول المستدامة، من خلال نشر الأنظمة المنزلية ودعم المرافق الحيوية، ما يقلل الاعتماد على الوقود، رغم ما يتطلبه من كلفة أولية وتحديات تتعلق بالتخزين.

كما لفت أبو مدللة إلى أهمية تطوير الشبكات المصغّرة القائمة على الطاقة الشمسية والبطاريات، لما توفره من مرونة واستقلالية، خاصة في المناطق المكتظة، إلى جانب خيار الربط الخارجي لزيادة كميات الكهرباء المستوردة، رغم ارتباطه بالوضع السياسي.

وفي ما يتعلق بتمويل هذه الحلول، نبه أبو مدللة إلى إمكانية الاعتماد على المنح الدولية، والقروض الصغيرة للأسر، والشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى نماذج التمويل عبر التوفير، مع ضرورة اعتماد تعرفة كهرباء مرنة تراعي الأوضاع المعيشية للمواطنين.

واقترح أبو مدللة خطة تدريجية تبدأ على المدى القصير بدعم الوقود لمحطة التوليد وصيانة الشبكة وتزويد المرافق الحيوية بالطاقة الشمسية، تليها على المدى المتوسط مشاريع التوسع في الطاقة الشمسية والشبكات المصغرة وتحسين الجباية، وصولًا إلى بناء نظام طاقة هجين على المدى الطويل يقلل الاعتماد على الوقود التقليدي.

المعالجات الجزئية غير كافية

من جانبه، أكد رئيس اتحاد المقاولين سابقا نبيل أبو معيلق أن حل أزمة الكهرباء في غزة "يبقى في جوهره سياسيًا"، مشيرًا إلى أن أي معالجات جزئية لن تكون كافية دون تغييرات على مستوى مصادر التزويد والبنية التحتية.

وأوضح أبو معيلق لصحيفة «فلسطين» أن من أبرز المسارات المطلوبة إعادة تشغيل الخطوط الإسرائيلية، وتوسعة الخطوط المصرية، والسماح بإدخال المولدات الكهربائية بكافة أحجامها لتغطية العجز الحالي.

كما شدد على ضرورة فتح المجال أمام حلول الطاقة البديلة، من خلال السماح بدخول الخلايا الشمسية والبطاريات بكميات كبيرة، وتمكين المواطنين والمنشآت من الاعتماد على الطاقة الشمسية بشكل أوسع.

ودعا كذلك إلى تبني حلول استراتيجية طويلة الأمد، تشمل إنشاء محطة كهرباء جديدة وكبيرة بمساهمة القطاعين العام والخاص أو أحدهما، إلى جانب إعادة تفعيل محطة الكهرباء القائمة وتحسين كفاءتها التشغيلية.

وسبق أن صرحت شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة أن خسائرها الأولية جراء الحرب الحالية بلغت نحو 450 مليون دولار أمريكي. وأكدت الشركة أن قدرتها على إعادة تشغيل الكهرباء تعتمد بشكل أساسي على السماح بإدخال مواد الصيانة اللازمة، مثل الكوابل والأعمدة والمعدات، بالإضافة إلى الوقود الضروري لتشغيل محطة التوليد الوحيدة في القطاع، وإعادة تشغيل الخطوط المغذية القادمة من الداخل المحتل.

بدوره، طرح الخبير الاقتصادي محمود القشاش رؤية وصفها بـ"الواقعية والسريعة"، مؤكدًا أن التعامل مع الكهرباء يجب أن يخرج من إطار الربح التجاري إلى كونه خدمة أساسية مرتبطة بصمود المواطنين وتحريك عجلة الاقتصاد.

وأوضح القشاش لصحيفة «فلسطين» أن الكهرباء تمثل مدخلًا إنتاجيًا رئيسيًا، ما يستدعي تدخلًا منظمًا يوازن بين استمرارية الخدمة وعدالة التكلفة، مقترحًا اعتماد نموذج مشابه لدعم المخابز، يقوم على تخفيض الأسعار وضبطها، مع تحديد سقف استهلاك مدعوم لكل أسرة.

وأشار إلى أهمية إشراك المؤسسات الدولية في دعم السولار المخصص لتشغيل المولدات، لكنه حذر من تقديم الدعم دون ضوابط، قائلًا: "أي دعم غير مشروط هو تمويل للاستغلال".

وأكد أن الحل يكمن في ربط الدعم بشروط واضحة، تشمل تقديم الوقود مقابل تسعيرة كهرباء مُلزمة وعادلة، وفرض رقابة حقيقية من البلديات والمجتمع، وضمان عدالة التوزيع، وتوجيه الدعم مباشرة لخدمة المواطن.

يُذكر أن احتياج قطاع غزة للكهرباء يبلغ حوالي 400 إلى 500 ميغاواط، ويصل إلى 600 ميغاواط في ذروة الاستخدام خلال فصلي الشتاء والصيف.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

(وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)

(البقرة: 155)

يوم العمال العالمي

في الأول من أيار، لا يُستقبل يوم العمال العالمي هذا العام كلحظة احتفاء، بل كملحمة مفتوحة تُكتب فصولها تحت النار والحصار، إذ يقف العامل الفلسطيني في قلب مشهد يتجاوز حدود المعاناة إلى حدود الصمود الأسطوري. ففي زمن تتهاوى فيه مقومات الحياة، تتسع دائرة البطالة حتى تكاد تبتلع المجتمع بأكمله، وتُمحى فرص العمل تحت وطأة حرب وحصار دمّرا البنية الاقتصادية وتركا خلفهما أرضًا مثقلة بالجراح، ولا سيما في غزة التي تتحول فيها الحياة اليومية إلى امتحان قاسٍ للبقاء.

وفي هذا السياق، يأتي إلغاء الفعاليات النقابية لا كإجراء عابر، بل كإشارة صارخة على عمق الجرح الذي أصاب الطبقة العاملة، تلك التي لم تكن يومًا هامشًا في التاريخ، بل كانت دائمًا في قلب المواجهة، تحمل على كتفيها ثقل الصمود في وجه الاحتلال وسياساته. وتتجلى المأساة أكثر في أرقام تنزف واقعًا: بطالةٌ تتسع بلا سقف، مئات آلاف فقدوا مصادر رزقهم، حماية اجتماعية تتآكل، ومدخراتٌ تُستنزف تحت ضغط الحصار والحرمان، وكأن الزمن نفسه يُعاد تشكيله على إيقاع الفقد.

لقد تحوّل العامل الفلسطيني من صانع للحياة إلى رمز للمواجهة اليومية مع منظومة قهر تسعى لكسر الإرادة وإطفاء جذوة البقاء. ومع ذلك، يبقى حاضرًا كجبهة صلبة لا تنكسر، تُعيد تعريف معنى العمل كفعل مقاومةٍ، ومعنى الصبر كامتداد لفكرة البقاء.

وهكذا، يغدو الأول من أيار هذا العام أكثر من مناسبة؛ إنه شهادةٌ تاريخية تُكتب بمداد الألم والصمود، ونداءٌ مفتوح للعالم كي يرى ما يجري، ويتحرك قبل أن يتحول الصمت إلى شراكة في الجريمة. وفي قلب هذا المشهد، يظل العامل الفلسطيني واقفًا، لا كضحيةٍ فقط، بل كحارسٍ لمعنى الحياة ذاتها في مواجهة العدم.

بذكرى تأسيسها الـ76... تحذيرات من تصفية «أونروا» وشطب حقوق ملايين اللاجئين

غزة/ فلسطين:

قالت اللجان الشعبية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، إن الوكالة تتعرض لعملية تصفية وجودية ممنهجة خلال العقد الأخير، من خلال تجفيف منابع التمويل وحملات التحريض التي تقودها سلطات الاحتلال، لنزع الشرعية عنها وتقويض ولايتها الأممية.

وأوضحت اللجان في بيان لها، أمس، أن هذه الهجمة تزامنت مع تراجع خطير في مستوى الخدمات وفصل تعسفي للموظفين، وصولاً إلى الاستهداف المباشر لمقار الوكالة ومدارسها وعياداتها خلال حرب الإبادة المستمرة، مما حرم نحو 80 ألف طالب من التعليم الوجاهي لعامين متتاليين.

وأشارت اللجان في بيانها، تزامنًا مع ذكرى بدء عمل الوكالة، إلى أن الاحتلال يسعى لفرض واقع استبدالي قسري عبر محاولات إحلال مؤسسات أخرى مكان الأونروا، لتفريغها من مضمونها السياسي والإنساني، في وقت تشهد فيه المخيمات في غزة والضفة الغربية، تدميراً شاملاً أعاد إنتاج مشهد النكبة ودفع آلاف اللاجئين للعودة إلى الخيام.

وطالبت بحماية الوكالة باعتبارها التزاماً دولياً غير قابل للتصرف وتوفير شبكة أمان مالية مستدامة لها مع الوقف الفوري لكافة الإجراءات التعسفية بحق الموظفين.

كما حذرت اللجان من أي محاولات لنقل صلاحيات الوكالة لمؤسسات أخرى معتبرة ذلك مساساً مباشراً بحقوق اللاجئين، وفي مقدمتها حق العودة والتعويض.

وشددت على أن الأونروا ستبقى الشاهد الدولي الحي على جريمة النكبة حتى تحقيق العدالة.

قرصنة أسطول الحرية ومحاولات تعزيز الحصار على غزة

عزات جمال

إقدام الاحتلال الإسرائيلي على قرصنة أسطول الحرية في المياه الدولية، هو محاولة واضحة لمنع كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وعرقلة أي جهد إنساني يدفع من أجل ذلك. لم يكن هذا الاعتداء حادثة معزولة؛ بل هي حالة متكررة جرى فيها قرصنة واعتراض أساطيل الحرية في كل مرة تتوجه فيها للقطاع المحاصر. ما يجري من اعتداءات على سفن كسر الحصار يأتي في سياق منظومة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى إبقاء القطاع تحت ضغط الحصار والتجويع، والتي تهدف إلى التحكم الصارم في تدفق المساعدات عبر تطبيق ما بات يُعرف بهندسة التجويع.

ما جرى لا يمكن توصيفه إلا باعتباره "قرصنة بحرية" مكتملة الأركان، وفقًا لمبادئ القانون الدولي التي تُجرّم أي اعتداء على سفن مدنية في المياه الدولية، خاصةً أنها لا تحمل أي تهديد مباشر لقوات الاحتلال الإسرائيلي. محاولة تسويق الحدث كإجراء أمني لا تصمد أمام الحقائق، إذ إن السفن المستهدفة كانت تحمل طابعًا مدنيًا إغاثيًا، ولم تُشكّل أي خطر عسكري. وعليه، فإن استخدام القوة الغاشمة المسلحة لاعتراض سفن الأسطول يمثل اعتداءً وتجاوزًا فجًّا لكل الأعراف والقوانين الدولية.

أسطول الحرية هو مبادرة مدنية ذات طابع إنساني، كان وما زال يهدف إلى كسر الحصار المفروض على غزة، وإيصال المساعدات متحديًا قيود الاحتلال الإسرائيلي العدوانية وغير المشروعة. في المقابل، يعكس اعتراض نشاط إنساني بالقوة جريمةً واعتداءً سافرًا، ما يضع الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة مباشرة مع القيم التي تنص عليها الأمم المتحدة، ويفرض على دول العالم التي شاهدت مرارًا وتكرارًا هذه الاعتداءات الوحشية وقفةً جادة.

ما جرى يؤكد أن *الاستهداف لم يكن للسفن بحد ذاتها؛ بل لفكرة كسر الحصار غير الشرعي ومحاولة خلق بدائل إنسانية*.

الاعتداء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسياسة ممنهجة لتكريس الحصار، حيث يجري منع أي ممر إنساني بديل، في ظل إغلاق المعابر البرية، وتقنين إدخال المساعدات، وتقييد حركة السفر عبر معبر رفح. هذا النهج لا يهدف فقط إلى التحكم في السكان والموارد، بل إلى إعادة تشكيل الواقع الإنساني في القطاع ضمن معادلة الضغط المستمر، وهو ما يفاقم الأزمة الإنسانية ويقوّض أي إمكانية للتعافي مستقبلًا من آثار الحصار والتجويع.

في هذا السياق، يجب أن تعلي الدول، وخاصة العربية والإسلامية، والكيانات والمنظمات الدولية والحقوقية، الصوت بتحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن سلامة جميع المشاركين على متن السفن، باعتبارهم مدنيين محميين بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني. وعليه، فإن المطالبة بالإفراج الفوري عنهم ووقف أي إجراءات تعسفية بحقهم تمثل استحقاقًا قانونيًا وأخلاقيًا مكفولًا لا يحتمل التأجيل.

يجب أن يفتح هذا الاعتداء الباب أمام ضرورة تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، من خلال الدفع نحو قرار دولي بكسر حصار غزة، ومعاقبة قادة الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة الاعتبار لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

إن الصمت أو الاكتفاء ببيانات الإدانة لا يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة المتكررة؛ ما جرى يستدعي تحركًا جديًا داخل الأطر الدولية لضمان محاسبة المسؤولين عن هذا الاعتداء الصارخ على القوانين والمواثيق البحرية الدولية.

ما جرى يجب أن يعيد إحياء فكرة الممر البحري الإنساني إلى غزة كحق مشروع. ففي ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المشددة على المعابر البرية وإغلاق المنافذ التجارية، يصبح فتح ممر بحري خاضع لرقابة دولية خيارًا ضروريًا لضمان تدفق المساعدات بشكل مستدام، بعيدًا عن الابتزاز الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي. أما على مستوى الرأي العام العالمي، فإن هذا الاعتداء يشكل فرصة لإعادة زخم تحركات التضامن الشعبي وتحويله إلى ضغط فعلي عبر المظاهرات والوقفات والإعلام والمؤسسات الدولية، ما يتطلب تكثيف الحضور الإعلامي وتسليط الضوء على معاناة غزة وربطها بمثل هذه الحوادث "قرصنة أسطول الحرية"، وهو ما يمكن أن يسهم في خلق حالة تعبئة عالمية تدفع باتجاه كسر الحصار وفرض واقع إنساني جديد.

في الختام، هذا الأمر لا يتعلق بحادثة بحرية عابرة؛ بل بلحظة كاشفة لطبيعة الصراع بين إرادة الحصار وإرادة كسره. وبينما يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تكريس العزلة حول غزة، تبرز مثل هذه المبادرات، وما يرافقها من تضامن دولي، كأدوات مقاومة إنسانية، وتضع دول وأحرار العالم أمام اختبار حقيقي في رفض هذا الظلم والعدوان الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان غزة المحاصرة.

غزة لم تنتهِ الحرب فيها بعد... فالمعركة السياسية مستمرة

محمد مصطفى شاهين

تخرج غزة اليوم من تحت الركام لتواجه العالم بسؤالين؛ الأول: كيف نوقف آلة القتل الإسرائيلية التي لا تتوقف عن الدوران؟ والسؤال الثاني، وهو الأكثر إلحاحًا: كيف ننتصر سياسيًا؟

في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ القضية الفلسطينية، حيث تتداخل الدماء بالحوارات وتختلط أصوات القصف بأصوات النقاش السياسي، تتكشف الصورة عن مشهد شديد التعقيد والتداخل، تتصارع فيه المشاريع والرؤى، لا سيما في ظل غياب استراتيجية وطنية جامعة تتجاوز المحنة الراهنة وتستشرف ما بعد الحرب.

ما يجري في غزة ليس مجرد جولة جديدة من الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، بل هو استحقاق وجودي أعاد خلط الأوراق السياسية الفلسطينية من جذورها، وكأن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة لم تكن فقط حربًا على بنية المقاومة العسكرية، بل كانت أيضًا حربًا على فكرة المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

وهنا تتجلى فكرة أن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى؛ فما تقوم به إسرائيل ليس عملًا عسكريًا منفصلًا عن أهدافها السياسية، بل هو ترجمة دموية لاستراتيجية رسم الأهداف وتشكيل البنية الجغرافية والديموغرافية للقطاع على نحو يخدم تصفية القضية الفلسطينية.

ولكن ما يثير الدهشة والأسى معًا أن الفلسطينيين، الذين يجيدون قراءة العدو بصبر أسطوري، عليهم قراءة أنفسهم بوضوح كاف؛ فبينما يخوضون حربًا وجودية على الأرض، يديرون حوارات لا تقل شراسة في الغرف المغلقة. لقد شكّل ملف ما بعد الحرب في قطاع غزة المحور الأساسي للنقاش السياسي في لقاءات القاهرة وغيرها، حيث دار حوار معمق بين حركة حماس والفصائل الوطنية حول مستقبل إدارة القطاع وترتيباته الأمنية والحكومية، في ظل تساؤلات جوهرية حول السلاح والدور السياسي لكل طرف في المرحلة المقبلة.

وهنا يكمن مركز الثقل في هذه الحرب، ليس موقعًا جغرافيًا أو قوة عسكرية محددة، بل هو الإرادة السياسية والمعنوية للصمود. وإسرائيل تسعى لكسر هذه الإرادة عبر سياسة التجويع والتهجير الممنهجين ضد قطاع غزة، بهروبها من استحقاقات اتفاق الهدنة وعدم إكمال متطلبات المرحلة الأولى واستمرار خروقاتها، بينما الفلسطينيون يراهنون على الصمود الأسطوري لتحويله إلى نصر سياسي. ولكن كي يتحقق النصر السياسي والإرادة السياسية، ينبغي على الفصائل التمسك بالوحدة الوطنية وإذابة الاختلافات لصالح الكل الوطني.

وإذا كان النقاش بين حماس والفصائل على قدر كبير من الحساسية بشأن غزة، فإن مجرد إقدام الفصائل على إجراء حوار يشير إلى صحوة إيجابية وإدراك متزايد من الجانبين لخطورة استمرار حالة الفراغ والتشرذم التي تخدم أعداء القضية فحسب.

إنه اعتراف ضمني بأن الحرب المحدودة التي لا تحقق أهدافها السياسية تتحول إلى حرب مطلقة تستنزف الطرفين، وهذا تمامًا ما ينبغي الحذر منه؛ لأن من لا يحدد هدفه السياسي بوضوح يخوض حربًا بلا نهاية.

وهنا تكمن المفارقة العميقة؛ فالوحدة التي طال الحديث عنها كشعار باتت اليوم ضرورة وجودية، ليس فقط لمواجهة العدو، بل لإنقاذ المشروع الوطني من الضياع. علينا أن نتذكر أن العناصر الأخلاقية هي من أكثر العناصر أهمية في الحرب، وأي وحدة وطنية هي، قبل كل شيء، حالة أخلاقية قبل أن تكون ترتيبًا سياسيًا.

واللافت في هذه النقاشات هو انزياح نخب فلسطينية واسعة نحو خطاب العقلانية السياسية الذي يغلب المصلحة الوطنية العليا على ما عداه من اعتبارات ضيقة. صحيح أن هناك تخوفًا من فرض حلول لا تعبر عن الإجماع الوطني، لكن إدراك الكلفة الباهظة للانقسام يدفع الجميع نحو قدر من المرونة. وهذا الانزياح يمثل تحولًا نوعيًا في الوعي السياسي الفلسطيني؛ لأنه يعكس إدراكًا متزايدًا بأن الحرب التي تُخاض في الميدان لا يمكن أن تنتصر إذا انهزمت في ميدان الوعي والسياسة.

إزاء هذا الصراع الفكري، يمكن القول إن المأزق الفلسطيني الحالي ليس مجرد أزمة سياسية على السلطة أو خلاف على برنامج مرحلي، بل هو صراع على تعريف المشروع الوطني الفلسطيني نفسه، والعقيدة الأمنية والوطنية لأجهزة الوطن، وطبيعة الحامل السياسي القادر على حمله نحو شاطئ التحرر والاستقلال.

ثمة تساؤلات جوهرية تطل من قلب هذه المناقشات، أبرزها: هل يمكن أن يستقيم النظام السياسي الفلسطيني بسلطتين منفصلتين تحت سقف وطن واحد؟ أم أن الضرورة التاريخية تفرض نموذجًا جديدًا للحكم تتوحد فيه المؤسسات وتتسق فيه الأدوات مع الغايات بعيدًا عن حسابات الانفراد والهيمنة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست ترفًا فكريًا، بل هي الخطوة الأولى في إعادة تعريف مركز الثقل الفلسطيني، الذي يجب أن يكون الإرادة السياسية الموحدة لا التفرق الذي يقدمه العدو على طبق من ذهب.

على الصعيد الإعلامي، تكشف حرب غزة عن حقيقة مُرّة، وهي أن الحرب تجري في ثلاثة ميادين: ميدان القتال المادي، وميدان العقول والقلوب، وميدان الرواية. واستهداف إسرائيل للصحفيين الفلسطينيين بشكل ممنهج، حيث قتل الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 250 صحفيًا، ليس مجرد جرائم حرب معزولة، بل هو محاولة لتدمير الرواية المضادة، وهذا يندرج ضمن استراتيجية "قطع اللسان"، أي منع نقل الحقيقة إلى العالم الخارجي.

والجيد أن الفلسطينيين الذين يجيدون توثيق جرائم العدو تعلموا كيف يديرون روايتهم الداخلية بوضوح، بفضل الإعلامي الفلسطيني المقاوم.

أما الإصلاحات العسكرية والأمنية فهي الأكثر إلحاحًا، ولكنها الأكثر تعقيدًا؛ فلا يمكن الحديث عن إصلاح المؤسسة الأمنية الفلسطينية بمعزل عن تحديد هويتها ووظيفتها: هل هي شرطة مدنية تحفظ الأمن والنظام، أم هي نواة لجيش وطني مقاوم للاحتلال؟

جيوسياسيًا، تقف القضية الفلسطينية اليوم أمام منعطف خطير، فمشاريع التهجير وإعادة رسم الخرائط تؤكد أن الجغرافيا هي أحد أهم عناصر القوة في الحرب، فصمود الفلسطينيين على أرضهم، رغم كل محاولات الاقتلاع، هو بحد ذاته انتصار استراتيجي.

والمطلوب فلسطينيًا ليس فقط الصمود على الأرض، بل تفعيل أدوات القوة الجيوسياسية الكامنة عبر استثمار الاعترافات الدولية المتزايدة بالدولة الفلسطينية، والدبلوماسية الجماهيرية، لتحويل الصراع من مواجهة غير متكافئة مع إسرائيل إلى مواجهة سياسية وقانونية مع المجتمع الدولي لإلزامه بمسؤولياته.

أخيرًا، الإصلاح القانوني هو السلاح الأكثر إهمالًا في الترسانة الفلسطينية؛ ففي حين يستخدم الفلسطينيون القوة والعبوات الناسفة، تستخدم إسرائيل القانون الدولي كسلاح استراتيجي لتبرير جرائمها. والرد الفلسطيني يجب أن يكون بتفعيل أدوات القانون الدولي بشكل منهجي، عبر ملاحقة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية، وتوثيق جرائم الحرب والإبادة الجماعية بشكل احترافي، والانضمام إلى كافة الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تعزز المكانة القانونية للدولة الفلسطينية.

إن الفلسطينيين يقفون اليوم على مفترق طرق تاريخي؛ فإما أن يكونوا واضحين في أهدافهم السياسية وكيفية تحقيقها، فيحولوا صمودهم الأسطوري إلى نصر استراتيجي، وإما أن يظلوا ضحية لانقساماتهم الداخلية، فتضيع التضحيات الجسام في متاهة السياسة التي لا ترحم.

إن إصلاح البيت الفلسطيني سياسيًا وإعلاميًا وعسكريًا وجيوسياسيًا وقانونيًا ليس ترفًا ولا رفاهية، بل هو ضرورة وجودية لتحويل الدماء والدموع إلى دولة حقيقية تنعم بالحرية والكرامة.

وفي الختام، يبقى السؤال الأهم الذي يجب أن يطرحه القادة الفلسطينيون على أنفسهم: ما هو الهدف السياسي النهائي من هذه التضحيات الجسام؟ وكيف يمكن تحويل هذا الصبر الأسطوري إلى نصر تاريخي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست مهمة قادة الفصائل وحدهم، بل هي مهمة كل فلسطيني يدرك أن الحرب ليست فقط ما يجري في الميدان، بل هي قبل ذلك وبعده ما يجري في العقول والقلوب والسياسة.

الانتخابات المحلية الفلسطينية... أصوات في الصناديق وغضب في الشارع

أمين الحاج

أُجريت الانتخابات المحلية الفلسطينية الأسبوع الماضي في الضفة الغربية، وفي دير البلح، وسط خطاب رسمي قدّمها باعتبارها خطوة ديمقراطية وتجديدًا للحياة الديمقراطية، لتقديم صورة عن وجود حياة مؤسساتية وديمقراطية أمام المجتمع الدولي، في وقت تتعرض فيه السلطة الفلسطينية لانتقادات متزايدة حول الشرعية والتمثيل والأداء الداخلي. لكن القراءة الأوسع لهذه الانتخابات تكشف صورة أكثر تعقيدًا، من محدودية التمثيل والشمول، والبيئة السياسية المقيّدة، فضلًا عن الآثار الاجتماعية السلبية التي زادت الانقسام. وكالمعتاد، يُطلب من الصندوق إصلاح ما أفسدته سنوات كاملة من تعطيل الحياة السياسية، ثم يُلام عندما يفشل في تحقيق "المعجزة".

في دير البلح تحديدًا، جرت الانتخابات وسط ظروف إنسانية شديدة الصعوبة، من نزوح واسع وتدمير ونقص خدمات، ما جعل الحديث عن منافسة انتخابية في هذا السياق يبدو منفصلًا عن الواقع، حيث ينشغل الناس بالبقاء أكثر من الانخراط السياسي.

أولى الملاحظات الجوهرية تعلقت بغياب عشرات التجمعات السكانية عن العملية الانتخابية؛ فقد غاب 197 مدينة وقرية في الضفة الغربية، التي بلغ عدد سكانها 977 ألفًا، وفيها 465 ألف ناخب مسجل، سواء بسبب ما اصطلح عليه بالتوافق أو التزكية أو عدم استكمال الإجراءات أو غياب القوائم أو الأفراد لأسباب أخرى. هذا الرقم لا يمكن التعامل معه كتفصيل إداري؛ لأنه يمس جوهر التمثيل الشعبي، والأهم أن من بين المناطق الغائبة مدنًا مركزية مثل رام الله ونابلس وقلقيلية، ومدنًا أخرى سجلت تدني نسب المشاركة بشكل واضح وملحوظ، وهي مدن ذات ثقل سكاني وسياسي وانتخابي كبير، مثل الخليل وجنين والبيرة.

رام الله، باعتبارها مركز الإدارة والحكم أو العاصمة المؤقتة فعليًا، ونابلس كأحد أهم المراكز الاقتصادية في الضفة الغربية، وقلقيلية ذات الحضور التنظيمي، غياب هذه المدن ساهم في رفع نسب المشاركة المعلنة بصورة لا تعكس الواقع؛ لأن استبعاد خزانات انتخابية كبرى يجعل أي نسبة عامة أقرب إلى قراءة جزئية منها إلى صورة حقيقية للمزاج الشعبي. أيضًا، نسب المشاركة كانت متدنية جدًا في عدد من المدن ذات الثقل السكاني والسياسي، ومنها الخليل والبيرة وجنين، وهي أيضًا مراكز تأثير وثقل في المزاج السياسي والاجتماعي، وهذا لا يمكن تفسيره باعتباره تفصيلًا محدودًا؛ وبالتالي، حين تعزف المدن الكبرى أو تغيب، يصعب إقناع المشاهدين بأن الحفل كان ناجحًا.

انتقاد آخر تكرر بقوة، وقد تمثل في أن الانتخابات أُجريت ضمن إطار محلي محدود، في حين لا تزال الانتخابات التشريعية والرئاسية معطلة منذ عقدين؛ لذلك *رأى كثيرون أن السماح بانتخاب المجالس البلدية، مع استمرار تعطيل المؤسسات الوطنية الأعلى، يعكس انتقائية سياسية أكثر من كونه تحولًا ديمقراطيًا شاملًا*؛ أي يُسمح لك باختيار من يصلح الرصيف، ولكن ليس من يقرر مستقبل النظام السياسي، وهو أقرب إلى ترتيب أولويات يليق بزمن آخر غير هذا الزمان، حيث تمر القضية الفلسطينية في أخطر مراحلها.

من جانب آخر، فإن المجالس لا تملك هامشًا واسعًا من السلطة، بسبب القيود المالية والإدارية والاحتلال والانقسام؛ وبالتالي فإن تغيير الأعضاء لا يعني بالضرورة تغييرًا فعليًا في الخدمات أو البنية المحلية، ما يجعل الانتخابات أقرب لتغيير الوجوه لا أكثر.

إلى جانب ذلك، هناك القانون الانتخابي بما وجده من رفض شعبي وفصائلي واسع، خصوصًا تعديلات البند (2) من المادة (16) من القانون رقم (3) لعام 2025، الذي اشترط التزام المرشحين بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية، والتي استُخدمت عمليًا لتقييد المشاركة السياسية. وحتى لو بدت الانتخابات مفتوحة للجميع نظريًا، فحين يُطلب من المرشح تبني برنامج سياسي محدد مسبقًا، تصبح المنافسة محكومة بسقف سياسي معروف، لا بسقف الإرادة الشعبية.

ويزداد هذا الجدل حدة في ظل واقع تعتبر فيه قطاعات من المجتمع أن منظمة التحرير لم تعد تقوم بدورها السياسي التمثيلي بالشكل المطلوب، سواء من حيث التجديد المؤسسي أو الفاعلية الوطنية. وعليه، فإن اشتراط مرجعيتها في الانتخابات المحلية بدا للبعض محددًا أكثر من كونه شرطًا تنظيميًا محايدًا.

إلى جانب ذلك، برزت شكاوى كثيرة تضييق أمني طال مرشحين ونشطاء، ما حال دون مشاركة بعض القوائم أو دفع أفرادًا إلى الانسحاب، أو حال دون استيفاء آخرين الشروط والمتطلبات، فضلًا عن تقارير موثقة عن ملاحقات واعتقالات لعدد من المرشحين قبل الانتخابات أو بعدها، ما يطرح سؤالًا متجددًا حول المنافسة الحرة تحت ضغط مزدوج، داخلي وخارجي، دون المساواة بينهما؛ لكن بالمحصلة، النتائج تضر بالمشاركة، أيا كانت الجهة والأهداف والغايات.

كما تعرضت الانتخابات لانتقادات تتعلق بعدم الالتزام بمبدأ حياد السلطة التنفيذية المنصوص عليه في المادة (8) من قانون الانتخابات، فسُجّل على السلطة التنفيذية تدخل وانحياز علني، ما أثار تساؤلات كبيرة حول تكافؤ الفرص ونزاهة البيئة الانتخابية.

وفي حالة أخرى موثقة أثارت جدلًا واسعًا في الشارع، أجبر الاحتلال أحد الأعضاء المنتخبين في "دير سامت" على الاستقالة بعد انتخابه نائبًا لرئيس البلدية، ما عزز الانطباع بأن الحصول على ثقة الناخبين لا يعني بالضرورة القدرة على ممارسة الدور المطلوب.

ولم تتوقف الانتقادات عند السياسة، بل امتدت إلى النسيج الاجتماعي؛ ففي عدد من البلدات والقرى، تحولت المنافسة إلى اصطفافات عائلية وحساسيات محلية حادة، وأعادت فتح خلافات اجتماعية كامنة، وفي بعض المواقع جعلتها أشبه بساحات الحرب، الباردة أو الساخنة، وبلغت حد إراقة الدماء وحرق الممتلكات. وبدل أن تكون الانتخابات وسيلة لتنظيم الخلافات وبديلًا عن استخدام القوة، أصبحت سببًا مباشرًا لشرخ مجتمعي أعمق سيدوم أثره لسنوات، فضلًا عن توسيع الانقسامات بين العائلات والمكونات المجتمعية.

في المحصلة، لم تُرفض الانتخابات المحلية من حيث المبدأ، لكنها جرت في بيئة لا تسمح بإنتاج تمثيل حقيقي وشامل. وبين غياب المدن الكبرى، وتقييد المشاركة، والضغط الأمني، والانقسامات الاجتماعية، بدت الانتخابات أقرب إلى إدارة محدودة للأزمة لا إلى مسار إصلاح سياسي جاد، وهذا، للأسف، بات تقليدًا سياسيًا "راسخًا" أكثر من أي مؤسسة منتخبة.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

في سياق جريمة إبادة شاملة

مؤسسات الأسرى: الاحتـــــلال يرتكـــب جرائم منظمة بحقّ العمال الفلسطينيين

رام الله/ فلسطين:

قالت مؤسسات الأسرى إنّ منظومة الاحتلال الإسرائيلي تواصل ارتكاب جرائم ممنهجة وواسعة النطاق بحقّ العمال الفلسطينيين، وذلك في سياق جريمة إبادة شاملة تستهدف الشعب الفلسطيني بكلِ مكوّناته، إذ تُشكّل فئة العمال هدفًا مباشرًا لسياسات القمع والاعتقال التعسفي والتنكيل، والتعذيب في مراكز الاحتجاز المختلفة، وصولًا إلى قتلهم عبر عمليات إعدام ميدانية.

وأكدت المؤسسات في بيان صدر عنها بمناسبة يوم العمال العالمي أمس، أنّ ما يتعرض له العمال الفلسطينيون من حملات اعتقال جماعية، وما يرافقها من تنكيل ممنهج وإهانة متعمدة منذ لحظة الاعتقال، يُشكّل انتهاكا جسيما للحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في الحرية والأمان الشخصي، والحماية من الاعتقال التعسفي، وذلك يمثل انتهاكا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفقًا للمعايير والأركان القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والاحتجاز غير القانوني، والاضطهاد الموجّه ضد فئة مدنية محددة.

وأشارت المؤسسات إلى أنّ سلطات الاحتلال تستخدم ذريعة «الدخول دون تصاريح» كأداة لتبرير ملاحقة آلاف العمال واعتقالهم والتنكيل بهم، سواء في الأراضي المحتلة عام 1948 أو في القدس المحتلة، حيث تترافق هذه السياسات مع اعتداءات جسدية مباشرة، وعمليات إذلال ممنهجة، واحتجاز في ظروف قاهرة تهدف إلى كسر إرادتهم وتجريدهم من إنسانيتهم.

ورأت المؤسسات أنّ هذه الجرائم لا يمكن فصلها عن البنية الاستعمارية الشاملة التي يديرها الاحتلال، والتي تقوم على السيطرة على الموارد، وتقييد حرية الحركة، وعزل التجمعات الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الحق في العمل والحياة الكريمة.

وأكدت المؤسسات أنّ استمرار هذه الجرائم يجري في ظل تواطؤ دولي وعجز ممنهج، الأمر الذي يوفّر غطاءً فعليًا للاحتلال لمواصلة انتهاكاته دون مساءلة، ويُكرّس حالة الإفلات من العقاب.

وطالبت مؤسسات الأسرى المجتمع الدولي، وكافة الهيئات الحقوقية والقضائية الدولية، بالتحرك العاجل والجاد لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم، وفرض عقوبات رادعة تضع حدًا لهذه الانتهاكات الجسيمة.

كما دعت إلى اتخاذ خطوات عملية وملموسة لوقف جريمة الإبادة الجماعية المستمرة بحقّ الشعب الفلسطيني، ووقف العدوان الشامل، وضمان توفير الحماية الدولية الفاعلة.

وأكدت المؤسسات أنّ إفلات الاحتلال من العقاب لم يعد مجرد إخفاق قانوني، بل يُشكّل شراكة فعلية في الجريمة، وتقويضًا خطيرًا لمنظومة العدالة الدولية برمّتها.

لجنة أممية تطالب الاحتلال بإلغاء قانون إعدام الأسرى العنصري

نيويورك/ فلسطين:

طالبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، أمس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، باتخاذ إجراءات حاسمة لإلغاء قانون إعدام الأسرى فوراً.

وقالت اللجنة في بيان، إن القانون الذي اعتمده الكنسيت الإسرائيلية أخيرا، يكرس التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، ويرقى إلى مستوى انتهاك خطير لحقوق الإنسان.

وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء كون القانون «يفرض عقوبة الإعدام حكما افتراضيا في القضايا التي تتعلق بفلسطينيين (...) أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية؛ وهي محاكم تتمتع باختصاص حصري على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، في حين يُستثنى الإسرائيليون صراحة من نطاق تطبيقها».

وشددت على أن «القانون الجديد يمثل ضربة قاسية لحقوق الإنسان، إذ يُنهي الوقف الفعلي لتنفيذ أحكام الإعدام» في الداخل المحتل والضفة الغربية.

وأشارت إلى أن «القانون يحظر تخفيف عقوبة الإعدام أو استبدالها أو العفو عنها، ويحدد مهلة مدتها 90 يوماً لتنفيذ أحكام الإعدام بمجرد صدور الحكم النهائي».

ولفتت اللجنة الأممية، إلى أن «القانون قد أقر وسط تصاعد في عنف المستوطنين وعمليات القتل غير المشروع للفلسطينيين دون مساءلة في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الانتهاكات المستمرة والمنهجية لحقوق الفلسطينيين في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة».

وقالت إنه «ولغاية نهاية كانون الثاني من هذا العام، هناك 9,243 فلسطينيا رهن الاعتقال لدى (إسرائيل)، من بينهم 3,385 معتقلا إداريا محتجزين دون محاكمة».

ودعت اللجنة جميع الدول الأطراف إلى «الاضطلاع بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وضمان عدم استخدام مواردها لإنفاذ سياسات وممارسات تمييزية ضد الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة أو دعم تلك السياسات والممارسات» وذلك وفقاً لتوصيات لجنة التوفيق المخصصة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وسط مأزق التصعيد وضغوط الداخل... خبراء يؤكدون تعثر الحصار البحري على إيران ويحددون خيارات واشنطن

غزة- بغداد/ علي البطة:

بعد عشرين يوما من فرض الحصار البحري الأمريكي على الموانئ الإيرانية دون تحقيق أهدافه، ومع تصاعد حدة التصريحات التي يطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الأيام الأخيرة، يتكرس انطباع متزايد بأن واشنطن تقر ضمنيا بفشل هذه الأداة في إخضاع طهران، خاصة بعد حرب أمريكية–إسرائيلية خيضت طوال أربعين يوما لتحقيق أهداف بنيامين نتنياهو دون أن تحقق غاياتها.

ويعكس هذا المسار حقيقة أن الحصار البحري لم يكن نهاية الخيارات الامريكية، بل خطوة ضمن سياسة ضغط متدرجة تحاول تعويض فشل الأدوات العسكرية المباشرة، مع عجز أمريكي إسرائيلي واضح عن فرض واقع جديد على الأرض بالرغم من حجم القوة النارية المستخدمة.

كما يكشف تتابع الأحداث عن أن واشنطن لا تزال تبحث عن نقطة حسم لم تتحقق حتى الآن، وسط صمود إيراني وقدرة على امتصاص الضغوط، ما يجعل المواجهة مفتوحة على احتمالات التصعيد دون أفق واضح لنهاية قريبة.

تحولات ما بعد فشل الحرب

ويشير د. نعيم الريان الخبير في الشؤون الامريكية، إلى أن الحصار البحري لا يمثل نهاية الخيارات الأمريكية، بل هو خطوة على طريق تصعيدي أوسع يهدف إلى فرض الاستسلام والهيمنة على إيران، مؤكدا أن ما يجري اليوم هو امتداد لفشل السيناريو العسكري السابق.

ويضيف أن الحرب التي اندلعت في 28 فبراير الفائت لتحقيق أهداف نتنياهو، وانتهت بعد أربعين يوما دون نتائج حاسمة، دفعت واشنطن للانتقال إلى أدوات ضغط بديلة، أبرزها الحصار البحري.

الريان يؤكد لصحيفة «فلسطين»، أن الحديث عن الاكتفاء بسياسة «الحرب الباردة» مع إيران لا يعكس حقيقة التوجه الأمريكي، إذ لا تزال واشنطن تسعى إلى فرض شروطها بشكل كامل. موضحا أن فشل مفاوضات إسلام آباد شكل نقطة تحول، حيث جرى الانتقال مباشرة إلى التصعيد البحري في محاولة لتعويض الإخفاق السياسي.

ويشدد على أن وضوح الموقف الإيراني ورفضه الشروط الأمريكية يجعل من الصعب تحقيق اختراق سريع، ما يطيل أمد المواجهة.

مأزق الوقت والضغوط الداخلية

ويطرح الريان عامل الوقت كأحد أبرز عناصر الأزمة، معتبرا أن الحصار البحري يحتاج إلى مدة طويلة ليؤتي ثماره، في حين تعيش الإدارة الأمريكية تحت ضغط سياسي داخلي متسارع.

مضيفا أن هذا التناقض بين أداة بطيئة وواقع سياسي سريع يكشف مأزقاً حقيقياً في إدارة الصراع.

ويلفت إلى أن استمرار التوتر في مضيق هرمز ينعكس على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي، ما يزيد من كلفة الحصار. ويؤكد أن الأعباء المالية والعسكرية للوجود الأمريكي في المنطقة تتصاعد دون تحقيق نتائج ملموسة.

ويتوقع الريان أن الفشل في تحقيق إنجاز قبل الانتخابات النصفية الامريكية قد يتحول إلى أزمة سياسية داخلية للرئيس دونالد ترامب تقيد خياراته التصعيد.

أداة استنزاف لا حسم

من جانبه، يرى الباحث العسكري عباس الساعدي أن الحصار البحري للموانئ الايرانية يمثل أداة استنزاف طويلة الأمد، وليس وسيلة حسم سريع، إذ يقوم على خنق الشريان الاقتصادي تدريجيا.

ويؤكد الساعدي في حديثه لصحيفة «فلسطين»، أن هذا الحصار يصطدم بواقع جغرافي معقد، حيث تمتلك إيران عمقا بريا وشبكات التفاف تقلل من فعاليته. ويضيف أن البيئة البحرية في الخليج شديدة الحساسية، وأي احتكاك قد يتحول إلى مواجهة مباشرة.

ويشير الساعدي إلى أن الهدف الأمريكي يتراوح بين الضغط والاحتواء وفرض شروط تفاوضية قاسية على القيادة الايرانية، دون القدرة على الحسم الكامل.

ويرى أن الحصار الامريكي يستخدم لرفع سقف التفاوض أكثر من كونه أداة نهائية للحسم.

سيناريوهات التصعيد المفتوح

ويحذر الساعدي من أن فشل الحصار قد يدفع نحو خيارات أكثر خطورة، مثل الضربات النوعية أو توسيع نطاق الاشتباك ليشمل احتكاكات مباشرة او نقل الصراع لساحات أخرى.

ويؤكد أن خطر الانزلاق غير المقصود نحو مواجهة أوسع نتيجة خطأ تكتيكي يبقى قائما في ظل بيئة عسكرية مزدحمة. مشيرا أن قدرة إيران على الصمود تجعل من الحصار أداة مكلفة للطرفين.

ومن جهته، يعتبر الخبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية نبيل الجمل، أن الحصار البحري قد فشل فعليا وتحول إلى عبء على الولايات المتحدة. مؤكدا نجاح إيران في تحويل الضغط إلى فرصة لتعزيز موقعها الاستراتيجي.

ويضيف الجمل في حديثه لصحيفة «فلسطين» أن عامل الوقت لم يعد في صالح واشنطن، في ظل قدرة إيران على التكيف مع الضغوط.

ويحذر من أن أي تصعيد عسكري اسرائيلي أمريكي جديد سيواجه برد إيراني واسع، ما قد يدفع المنطقة إلى مرحلة أكثر خطورة.

إزاء تراجع فعالية الأدوات الحالية، يبقى التصعيد خيارا قائما، برأي الخبراء، لكن دون ضمانات لتحقيق الحسم. ويؤكدوا أن إدارة ترامب تواجه مأزقا مركبا بين رغبتها في تحقيق إنجاز سريع في حربها وضغوطها الداخلية المتزايدة.

بين الحصار والتصعيد الأمريكي الإسرائيلي، يبقى المشهد في عموم المنطقة مفتوحا على احتمالات متعددة، دون مؤشرات واضحة على قدرة واشنطن و(تل أبيب) فرض إرادتها على طهران حتى الآن.

بين سريرين صغيرين... طارق عسيلة يحمل وجعين أكبر من العمر

غزة/ هدى الدلو:

في بعض البيوت، يبدأ الصباح على صوت ضحكة طفل، أو على خطوات صغيرة تتعثر في الممرات، لكن في بيت طارق عسيلة، يبدأ النهار على صوت الأجهزة، ومواعيد الدواء، ومراقبة أنفاس طفلين لم يمنحهما العمر فرصة التعرف إلى الحياة كما ينبغي.

فطارق يعيش معاناة يومية ثقيلة، يتقاسمها مع زوجته، وهما يحاولان النجاة بطفلين صغيرين لا يدركان معنى المرض، لكنهما يعيشان وجعه كل يوم، بين وسيم، البالغ من العمر عامًا ونصف العام، وحاتم، الرضيع الذي لم يتجاوز أربعة أشهر، تحوّل البيت إلى غرفة انتظار طويلة بين الأمل والخوف.

وسيم الطفل الذي كان يفترض أن ينشغل أهله بخطواته الأولى وكلماته الأولى، بدأ رحلة الألم مبكرًا. بعد أربعة أشهر فقط من ولادته، لاحظ والداه أنه لا يستطيع القيام بعملية الإخراج بصورة طبيعية، فتنقلا به بين الفحوصات والصور الطبية، حتى جاءت النتيجة صادمة: عصب القولون ميت.

ولم يكن من السهل على الأبوين استيعاب ما يعنيه هذا التشخيص، ولا كيف يمكن لطفل في هذا العمر أن يحمل كل هذا التعب في جسده فلم يكن أمام الأطباء سوى إجراء فتحة خارجية من البطن تساعده على الإخراج، لتبدأ حياة مختلفة لطفل لم يعرف بعد معنى الراحة.

يقول طارق لصحيفة «فلسطين»: «كنا نظن أن الأمر عارض بسيط، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تحتاج إلى متابعة دائمة ورعاية مستمرة، ولم نكن نعرف كيف نتعامل مع ذلك».

ومنذ ذلك الوقت، صار وسيم يحتاج إلى عناية يومية دقيقة، ومتابعة مستمرة، وحرص مضاعف على كل تفصيل صغير، من الطعام إلى النظافة إلى تبديل المستلزمات الطبية. وكل ما كان طبيعيًا في حياة الأطفال، أصبح يحتاج إلى حسابات طويلة.

لكن ما أثقل قلب العائلة أكثر، أن الألم لم يتوقف عند وسيم، فبعد أشهر قليلة، بدأ الرضيع حاتم، الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر، يرسل إشارات خطر مبكرة، وقد لاحظ والداه أنه يتنفس بصعوبة، وأن صوته يكاد لا يُسمع، وأن جسده الصغير يضعف يومًا بعد يوم. وبعد الفحوصات، تبيّن أنه يعاني من شلل في الأحبال الصوتية ونقص في الأكسجين، إلى جانب سوء تغذية حاد.

ومنذ ثمانية عشر يومًا، يمكث حاتم في العناية المركزة، حيث أصبح السرير الأبيض عالمه الوحيد، أجريت له فتحة في القصبة الهوائية ليساعده ذلك على التنفس، وأخرى في المعدة لتركيب أنبوب تغذية، لأنه لا يستطيع البلع.

ويضيف طارق بصوت أنهكه الانتظار: «أصعب ما يمر على الأب أن يرى طفله يتألم ولا يستطيع أن يخفف عنه شيئًا».

ففي غرفة العناية المركزة، لا يعرف حاتم لماذا تحيط به الأنابيب، ولا لماذا يغيب عن حضن أمه ساعات طويلة، ولا لماذا صار البكاء صامتًا أحيانًا. هو فقط طفل صغير يقاتل كي يتنفس.

أما الأم والأب، فيتنقلان بين سريرين، وقلبين، ووجعين لا يشبه أحدهما الآخر. هذا يحتاج إلى متابعة دقيقة، وذاك يحتاج إلى مراقبة مستمرة، وبينهما حياة منزلية تكاد تتلاشى تحت ضغط الخوف والإرهاق.

ويحتاج الطفلان إلى علاج ورعاية خاصة خارج غزة، في ظل نقص الإمكانيات والمعدات الطبية اللازمة، وصعوبة توفير الرعاية المتقدمة التي تتطلبها حالتهما. كما يواجه الوالدان أزمة يومية في توفير الأدوية والمستلزمات، خاصة الحليب الخاص الذي يحتاجه حاتم، والذي أصبح نادرًا في الأسواق.

ويتابع طارق حديثه: «أحيانًا يكون همّنا الأكبر كيف نجد علبة حليب تناسب حالته، قبل أن نفكر بأي شيء آخر».

ورغم كل ذلك، ما زال الأبوان يتمسكان بالأمل، لأنهما يعرفان أن الطفلين لا يحتاجان فقط إلى الدواء، بل إلى والدين يقفان ثابتين أمام العاصفة.

هكذا يعيش طارق يومه؛ يحمل وسيم بعناية، ويطمئن على حاتم بلهفة، ويؤجل تعبه الشخصي إلى وقت لا يأتي في ظل ما يعيشه من معاناة انتظار تحويلة علاجية قد تنهي معاناة صغيريه، ومعبر يفتح لسفرهما وعلاجهما.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

السبت 14 ذو القعدة 1447هـ 2 مايو/ أيّار
Saturday 2 May 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

"الصحة العالمية" تدعو لدخول الأدوية واللوازم الأساسية إلى غزة

جنيف/ فلسطين:

دعت منظمة الصحة العالمية إلى السماح بدخول الأدوية واللوازم الأساسية إلى قطاع غزة المحاصر دون تأخير، لبدء إعادة بناء الخدمات الصحية على نطاق واسع.

وجاء ذلك في تدوينة للمدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس على منصة إكس، تعليقا على الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة الذي تفرض (إسرائيل) عليه حصارا منذ قرابة عقدين وشددته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وأوضح غيبريسوس أن المنظمة دعمت إنشاء مركز صحي عائلي جديد في شمالي قطاع غزة، حيث الخدمات الصحية محدودة للغاية، ولا يتمكن جزء كبير من المواطنين من الوصول إليها.

وذكر أن المركز يسهم في إيصال الخدمات الصحية مباشرة إلى المواطنين، مؤكدا أن الاحتياجات الصحية في عموم غزة كبيرة جدا.

ودعا غيبريسوس إلى السماح بدخول الأدوية والمستلزمات الأساسية إلى القطاع دون تأخير، لبدء إعادة بناء الخدمات الصحية على نطاق واسع.

وشدد المسؤول الأممي على ضرورة إزالة العوائق البيروقراطية المفروضة على الأدوية الأساسية، ورفع القيود المفروضة على الوصول إلى غزة.

وتحاصر (إسرائيل) قطاع غزة منذ عام 2007، وبات نحو 1.5 مليون فلسطيني من أصل نحو 2.4 مليون بالقطاع بلا مأوى بعد أن دمرت حرب الإبادة مساكنهم.

وجرى التوصل لاتفاق وقف النار عقب عامين من إبادة جماعية بدأتها (إسرائيل) في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدعم أمريكي، وخلفت ما يزيد على 72 ألف شهيد وأكثر من 172 ألف جريح فلسطيني.

ورغم ذلك، فإن (إسرائيل) تواصل الإبادة بحصار وقصف يومي يُسفر عن شهداء وجرحى، كما تمنع إدخال كميات كافية من المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية ومواد الإيواء إلى غزة، حيث يعيش نحو 2.4 مليون فلسطيني، بينهم 1.5 مليون نازح، في أوضاع كارثية.

السيطرة على حريق مكب "أرض فراس" في غزة وتحذيرات من تجدده

غزة/ فلسطين:

أعلنت بلدية غزة، أمس، السيطرة على الحريق الذي اندلع في مكب "أرض فراس" المؤقت داخل مدينة غزة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصلحة مياه بلديات الساحل ومجلس الخدمات المشترك لمحافظتي غزة والشمال وعدد من المؤسسات الشريكة.

وحذرت البلدية من احتمال تجدد اندلاع الحرائق مع ارتفاع درجات الحرارة وتكدس كميات كبيرة من النفايات، ما قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر الصحية والبيئية، وزيادة انتشار الحشرات والقوارض، وانبعاث الأدخنة الضارة. ودعت البلدية الجهات المعنية والمؤسسات الدولية إلى التدخل العاجل، والضغط من أجل تمكين طواقمها من نقل النفايات إلى المكب الرئيسي في منطقة جحر الديك شرق المدينة، وتوفير الاحتياجات الطارئة اللازمة. وتعاني مدينة غزة من أزمة متفاقمة في إدارة النفايات، نتيجة تضرر البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى المكبات الرئيسية.

وتؤدي هذه الظروف إلى تراكم النفايات داخل المناطق السكنية أو في مكبات مؤقتة، ما يزيد من مخاطر الحرائق والتلوث البيئي.

خالد يذبل تحت الألم... انتظار العلاج يسرّع انتشار السرطان

خانيونس/ فاطمة العويني:

شهر فقط هو الفاصل بين الطفل خالد الذي يتمتع بصحة جيدة ويتنقل بين خيام النازحين، يلهو ويلعب مع أقرانه بالرغم من صعوبة الظروف، وخالد الطفل المريض الذي يصرخ من الألم ليلا ونهارا دون أن تجدي المسكنات نفعا معه أو تسكن أوجاعه.

لم يدر بخلد عائلة صالح أن الوعكة الصحية التي أصابت خالد في أواخر شهر رمضان الماضي واضطرتهم للذهاب به المستشفى عدة مرات سيكون سببه أنه مصاب بمرض السرطان، يقول والده مصطفى لصحيفة «فلسطين»:» كان يشكو من الم في أسنانه وعينيه، ذهبنا له للمستشفى عدة مرات خلال أيام قليلة، كان يعطيه الأطباء مسكنات لعدم وجود سبب ظاهري للألم».

ويشير إلى أنه في ثاني أيام عيد الفطر أخذ خالد يصرخ من شدة الألم فأخذه للمستشفى، « هناك كان يشكو من أنه لا يستطيع فتح عينه اليمنى، هنا أدرك الطبيب المناوب أن هناك مسبب غير ظاهر لهذا الألم فأجرى له صورة مقطعية وعدة فحوصات»، يضيف والده.

وهنا كانت الصدمة أن خالد مصاب بورم سرطاني في « شبكية العين» وهو امتداد لورم كان مصابا به في الأنف، « منذ تلك اللحظة وهو يشكو الما متواصلا لا يتوقف، لا ينام ليلا ولا نهارا، حتى مسكن المورفين لا يجدي معه نفعا».

ويتابع بألم:» يتقطع قلبي وانا ارى المسكن لا يسكن الامه سوى نصف ساعة على الأكثر ثم ينخرط في موجة من الالم والبكاء الشديد، وشيئا فشيئا أصبحت قواه تخور، حتى أنه بالكاد الان يستطيع الوقوف على قدميه الا بمساعدة».

ويشير إلى أن وزنه يتناقص بشكل كبير حتى أصبح لا يتجاوز الثلاثة عشر كيلوجرامات، « يتناول يوميا قرابة سبع انواع من المسكنات والمضادات الحيوية لكنها لا تجدي نفعا بالنسبة لوضعه الصحي، فيوما بعد يوم يزداد حجم الورم ويبرز بشكل اكبر ويصبح أكثر وضوحا».

ولشدة الالم فإن خالد كان في البداية يرفض الذهاب للمستشفى لأنه يخاف من الأدوية والابر، « أما الآن فمن شدة الالم يرفض مغادرة المستشفى فهو يرى في العودة لخيمة النزوح صراع مرير مع الالم دون أن يجد طبيبا يمد له يد العون».

ومع تدهور وضعه الصحي يوما بعد يوم فإن الأطباء منعوا خروجه من المستشفى بشكل نهائي في انتظار اجلائه للعلاج، « منذ اللحظة الأولى لاكتشاف المرض أخبرني الأطباء بأنه يجب إجلاؤه للعلاج بالخارج في فترة لا تتعدى الاسبوع، اليوم تجاوزنا الشهر ولا نسمع سوى وعودات بالسفر دون أن يحدث شيء على أرض الواقع». ومع كل يوم يتأخر فيه خالد عن السفر يزداد وضعه سوءا فقد بدأ الورم يظهر في حلقه وأصبح غير قادر على بلع الطعام، «كلما تأخر عن السفر يزداد الوضع صعوبة، وتقل قدرة الأطباء على وقف انتشاره أو استئصاله».

وما يزيد صعوبة وضع خالد هو عدم توافر العلاج الكيميائي في قطاع غزة الأمر الذي لم يتمكن بسببه من الخضوع لأي جلسة علاج حتى الآن، « يمكث في مستشفى مبارك تحت الملاحظة الطبية فقط، يرفض أن يرافقه أحد غير والدته التي لم تذق طعما للراحة منذ اكتشاف المرض عند خالد». وقد أضاف الوضع الصحي الصعب اعباء فوق طاقة أسرة صالح التي تعاني وضعا ماديا بالغ الصعوبة، إذ تعاني اوضاعا مادية سيئة بعد ان فقد رب الاسرة مصدر دخله، بينما يحتاج خالد للأدوية لا توجد في المراكز الحكومية، « لقد تغيرت حياتي بكاملها للاسوا بسبب مرض خالد، ستقطع قلبي وانا اراه يذبل يوما بعد يوم دون ان أستطيع مساعدته».

ولا يرجو صالح شيئا سوى أن تسارع « منظمة الصحة العالمية» بإجلاء ابنه خالد للعلاج بالخارج، « ارجو إن ينظروا لحال ابني بعين الرحمة ويسارعوا لإجلائه قبل فوات الاوان».

إنفوجرافيك